

أريك

نشرة غير دورية تصدرها
جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة

رئيس التحرير :

د . محمد رفعت الإمام

مستشار التحرير للمواد الأرمنية :

بيرج ترزيان

سكرتير التحرير :

على ثابت صبرى

العنوان : ٢٦ ش مراد بك - صلاح الدين

مصر الجديدة - القاهرة

تليفون : ٢٦٩٠٩٥٢٦ (٠٢)

البريد الإلكتروني :

arekcairo@yahoo.com

رقم الإيداع : ١٨٣٧٤ / ٢٠١٠

إعداد وطباعة : ديزاين آرت

ت : ٨١ ٠١٧٩٤٢٧١ - ٠١٩ ٢٤٣٣

da_emad@yahoo.com

- ١ ○ افتتاحية العدد
كوسوفو وناجورنو قره باغ : مقارنة بين ميزان العدالة ومعادلة الموازين
بقلم : بيرج ترزيان
- ٥ ○ مصريات
الصراع على السلطة فى مصر القديمة
بقلم : صابر محمد صادق
- ٨ ○ سينما
المخرج الأرمنى الكندى إيجويان يفكر فى إخراج فيلم فى تركيا
بقلم : فيركيهان زيفليو أوغلو
ترجمة : سحر توفيق
- ١٠ ○ عدالة
الأرمن الأمريكيون يقاضون تركيا على خسائر الإبادة الأرمنية
- ١١ ○ مواقف
المجلس المصرى للشئون الخارجية يناقش العدوان الإسرائيلى
على قافلة الحرية
إعداد : مشيرة اليوسفى
- ١٣ ○ آفاق
اتفاقية التعاون الإطارى بين دول حوض النيل : قراءة قانونية
بقلم : د . أيمن سلامة
- ١٨ ○ وثائق
القضية الأرمنية فى الذاكرة الألمانية
ترجمة : فهيمة شافعى
- ٢٠ ○ مكتبة أريك
عصر الصورة فى مصر الحديثة
تأليف : د . محمد رفعت الإمام
قراءة : د . حسام عبد المعطى
- وختاماً
إدخلوها بسلام آمين
بقلم : د . محمد رفعت الإمام

السادة القراء الراغبون فى الحصول على هذا الإصدار مجاناً ، الرجاء موافاتنا بالبيانات الآتية :

الاسم :

المهنة :

العنوان :

البريد الإلكتروني :

التليفون :



بقلم: بيرج ترزيان

كوسوفو وناجورنو قره باغ مقارنة بين ميزان العدالة ومعادلة الموازين

أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي يوم ٢٢ يولية الماضى قراراً يُفيد بأن الإعلان المنفرد الذى أصدرته كوسوفو عام ٢٠٠٨ للاستقلال عن صربيا لا يُعدّ انتهاكاً للقانون الدولى الذى لا يتضمن أى نص يمنع إعلان الاستقلال . وكانت هناك حرب دائرة بين صربيا وسكان كوسوفو من الألبان خلال عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ انتهت بقصف جوى من حلف الأطلنطى دام ٧٨ يوماً فقدت صربيا على أثره سيطرتها على كوسوفو .

وبعد الحرب تمت إقامة إدارة فى كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة وترتيب وقف إطلاق نار يُراقبه حلف الأطلنطى . وأعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا بعد أن فشلت المفاوضات التى أجريت بواسطة الأمم المتحدة لمدة ثمانى سنوات وذلك لتحديد الوضع القانونى لكوسوفو .

هذا وتعتبر صربيا إقليم كوسوفو مهد الشعب الصربى بغض النظر عن أن أغلبية السكان فيه من أصول ألبانية (٢ مليون ألبانى و ١٢٠ ألف صربياً) .

لذلك لم تقبل صربيا إعلان كوسوفو بالاستقلال رغم مساندة الولايات المتحدة وأغلبية الدول الأوربية الغربية لهذا الإعلان باعتبار أن صربيا فقدت حقها فى حكم كوسوفو نتيجة للقمع الوحشى الذى مارسه نظام الرئيس الصربى السابق سلوبودان ميلوسوفيتش ضد سكان كوسوفو ذوى الأصول الألبانية .

ولجأت صربيا إلى الأمم المتحدة أملاً منها فى الحصول على قرار يكون فى صفها ، وإزاء إصرار صربيا ، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الرأى القانونى لمحكمة العدل الدولية التابعة للمنظمة بشأن إعلان استقلال كوسوفو وذلك فى أكتوبر ٢٠٠٨ ؛ أى بعد ثمانية شهور من تاريخ الإعلان المذكور فى فبراير ٢٠٠٨ .

وفى تلك الأثناء وما بعدها قامت ٦٩ دولة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٩٢ دولة بالاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة ذات سيادة .

إلا أن هذا العدد من الدول لا يُعدّ كافياً لقبول كوسوفو عضواً فى منظمة الأمم المتحدة حيث يستوجب ذلك الحصول على اعتراف ما لا يقل عن مائة دولة .

وكما رأينا فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أرسلت تستفتى رأى محكمة العدل الدولية فى أكتوبر ٢٠٠٨ ولم يأت رد تلك المحكمة بالمضمون الذى سلف ذكره إلا فى يولية ٢٠١٠ ، أى بعد فترة تُناهز العامين .

ورغم أن قرار محكمة العدل الدولية قرار استشارى بطبيعته ولا يلزم أحداً بقبوله ، فإنه كان ذا أصداء واسعة حيث ينظر له البعض باعتباره وثيق الصلة بحالات عديدة مماثلة لحالة كوسوفو فى كافة أرجاء العالم . بيد أن عدداً آخر من خبراء القانون الدولى فى دول

مختلفة قد نوهوا إلى أن محكمة العدل الدولية وإن أصدرت حكمها بشرعية عملية إعلان استقلال كوسوفو ، إلا أنها تفادت إبداء الرأى عما إذا كان لكوسوفو وضع شرعى فى ظل القانون الدولى من عدمه .

وقد قال الخبراء أن التفادى المدروس من قبل المحكمة الدولية لإصدار حكم بالنسبة للوضع القانونى لكوسوفو كدولة، كان لتجنب تشجيع الحركات القومية والانفصالية عبر العالم بسلوك نفس الدرب ، وتركت بذلك موضوع استقلال أرض كوسوفو لتقدير الدول التى اعترفت أو ستعترف بكوسوفو ، وعليه فإن شرعية كوسوفو كدولة لن يتأتى من قرار المحكمة بقدر ما ستجئ من واقع اعتراف الدول بها .

ومن الملاحظ أن أغلبية القرارات الدولية تُتخذ بناء على حسابات المصالح ومعادلة الموازين الخاصة بالدول الفاعلة فى ساحة السياسة العالمية ، وليس على أساس القيم الإنسانية أو مبادئ القانون والعدالة .

فأول ما يلاحظ أنه عند الاعتراف باستقلال كوسوفو فى عام ٢٠٠٨ أعلنت الولايات المتحدة والدول الأوربية المتفقة معها فى الرأى أنه يجب عدم اعتبار الاعتراف باستقلال كوسوفو سابقة قانونية يُحتذى بها فى حالات مماثلة أخرى وذلك دون تقديم مبرر شاف ومقنع لهذه التفرقة .

كذلك من الملاحظ أن اثنين وعشرين دولة فقط من مجموع ٢٧ دولة من أعضاء الاتحاد الأوربى هى التى اعترفت باستقلال كوسوفو ، بينما لم تقبل قرار محكمة العدل الدولية - غير الملزم - خمس دول هى رومانيا وسلوفاكيا وقبرص واليونان وأسبانيا . ومن الواضح أن موقف هذه الدول ليس ناجماً عن تطبيق مبادئ القانون الدولى وإنما هو نتيجة مخاوفها من الاتجاهات الانفصالية للأقليات الموجودة لديها (الأقلية المجرية فى كل من رومانيا وسلوفاكيا وجمهورية شمال قبرص التركية غير المعترف بها بالنسبة لقبرص واليونان المتضامنة معها وحركة الباسك بالنسبة لأسبانيا) .

والملاحظ أيضاً أن روسيا رفضت قرار محكمة العدل تضامناً منها مع صربيا حليفها التاريخى والتقليدى مناقضة بذلك قراراتها السابقين للاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا . كما رفضت القرار الصين لوجود مخاوف لديها من حركات استقلالية (التبت) وانفصالية (الأترك الأيغور) .

وفى مقارنة بين حالتى كوسوفو وناجورنو قره باغ ، كتب الصحفى الأرمنى المعروف هوفيك عفيان فى جريدة أرك اليومىة الصادرة فى يريفان ، أن ٩٠ ٪ من سكان كوسوفو كانوا من الألبان عندما أعلنت كوسوفو استقلالها برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية .

أما إقليم ناجورنو قره باغ الأرمنى فإن ٨٠ ٪ من سكانه كانوا من الأرمن (حسب آخر إحصاءات الاتحاد السوفيتى) عندما أُجرى استفتاءً شعبياً هناك فى ديسمبر ١٩٩١ ، وكان لهذا الاستفتاء كل المقومات القانونية ، وأُعلن بناء على نتائجه استقلال قره باغ عن الاتحاد السوفيتى وليس عن أذربيجان حسب القانون السوفيتى المعمول به آنذاك وبناء على نفس الأسس التى استقلت بها أذربيجان عن الاتحاد السوفيتى .

ونود أن نُضيف أنه لم يكن أحد يرمى قره باغ سوى جمهورية أرمينية ، بينما كانت كوسوفو تتمتع برعاية الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية .

وقد اعترف بكوسوفو حتى اليوم ٦٩ دولة ، والأرجح أن يقوم عدد آخر من الدول بالاعتراف بها بعد قرار محكمة العدل الدولية الأخير .

أما ناجورنو قره باغ فلم يعترف بها أحد ، وقد أقرت محكمة العدل الدولية حق شعب كوسوفو فى تقرير مصيره بإعلان منفرد أصدرته ، بينما إقرار نفس الحق الطبيعى لشعب قره باغ متروك للمفاوضات الدائرة بين الجانبين الأرمنى والأذربيجانى فى إطار منظمة الأمن والتعاون الأوربى ، والذى أناط متابعة تلك المفاوضات نيابة عنها إلى الرؤساء الثلاثة المشاركين لفريق مينسك وهم الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا .

وهذه المفاوضات جارية منذ قرابة العشرين عاماً دون الوصول إلى أية نتيجة حاسمة .

وهناك فى حالة ناجورنو قره باغ مبررات أكثر جدية وأهمية للاعتراف باستقلالها عن مبررات حالة كوسوفو .

- فأرض كوسوفو كانت دائماً جزءاً من أرض صربيا ومهد الشعب الصربى بغض النظر عن أن معاملها الإثنية الحالية تغيرت بتواجد أغلبية ساحقة من الألبان .

● أما أرض ناجورنو قره باغ فلن تكن أبداً جزءاً من أذربيجان وتلك الأرض أرمنية منذ قديم الأزل كما أن سكانها من الأرمن يمثلون أغلبية ساحقة .

● قام ستالين بضم أرض قره باغ قسراً إلى أذربيجان دون أى استفتاء شعبي أو إجراء قانوني يعكس إرادة أبناء قره باغ من الأرمن والذين يمثلون أغلبية ساحقة فيها كما سلف الذكر .

● وإذا كان الصرب فقدوا حقهم في السيطرة على كوسوفو حسب رأى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نتيجة للقمع الوحشي الذي مارسه نظام الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش ، فإن يدى النظام الأذربيجاني ملطخة بدماء الشهداء الأرمن الذين أُبِيدوا في مذابح منظمة قامت بها الحكومة الأذربيجانية في كل من سومقاييت (فبراير ١٩٨٨) وباكو (فبراير ١٩٩٠) والتي راح ضحيتها الآلاف ، فضلاً عن الترهيب والنهب والسلب لتفريغ قره باغ من سكانه الأرمن الأصليين .

● قام سكان قره باغ المسلمون بإزاء ذلك بتنظيم الدفاع عن أنفسهم واستطاعوا إبعاد الهجوم الأذربيجاني في حرب مستميتة ، حيث كان الأمر بالنسبة للأرمن دفاعاً عن وطنهم ومسألة حياتهم أو موتهم ، أما بالنسبة للأذربيجانيين فلم يكن الأمر يعدو اغتصاب أرض لا يمتون لها بصلة ولا ينتمون إليها ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا الصراع انتصار القوات الأرمنية ، مما أعطى لقره باغ حقها في الإعلان عن إرادتها للعيش في حرية وأمان مثلها مثل كوسوفو . بيد أن القوى العالمية التي لا تهمها ميزان العدالة بقدر ما تهمها معادلة موازين مصالحها الذاتية ، باتت تُماطل في الاعتراف بحق شعب قره باغ بالاستقلال .

وقد تمت خلال المفاوضات الجارية منذ قرابة العقدين

تدخلات شخصية في مناسبات مختلفة من رؤساء الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا دون جدوى . وأسفرت مفاوضات الجانبين الأرمني والأذربيجاني الخاصة بقره باغ باشتراك الرؤساء والمشاركين لفريق مينسك ، الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ، خلال السنوات الماضية عن إعلانات للمبادئ وورقات عمل مختلفة لم يؤخذ بأى منها .

وفي المرحلة الحالية للمفاوضات تم إقرار عدد من المبادئ للسعى من خلالها لحل مشكلة قره باغ ، ومن بين تلك المبادئ: مبدأى وحدة الأراضي ، وحق تقرير المصير .

ومن الواضح جلياً أن التوفيق بين هذين المبدأين أمر عسير إن لم يكن مستحيلاً . فإذا تم الأخذ بمبدأ تقرير المصير وأُجرى استفتاء شعبياً تحت إشراف دولي لمعرفة رأى شعب قره باغ ، فالنتيجة الحتمية ستكون لصالح انفصال قره باغ عن أذربيجان خاصة أن هناك كياناتاً مستقلة يعمل بنجاح على أرض الواقع منذ إعلان قيام جمهورية قره باغ المستقلة في سبتمبر ١٩٩١ .

ومن جهة أخرى إذا أُخذ بمبدأ وحدة الأراضي ، فلن تقبل أذربيجان نتيجة استفتاء يجرى تحت مظلة دولية تكون نتيجته استقلال قره باغ .

وهنا تكمن أهمية قرار محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو الذي رجح مبدأ حق تقرير المصير على مبدأ الحفاظ على وحدة الأراضي .

وفي الختام لعلّه من المناسب والمفيد أن نقدم للقارئ تفسير الممثل البريطاني في محكمة العدل الدولية بالنسبة لتطبيق مبدأ وحدة الأراضي ، والذي يوضح ما يجب تطبيقه في حالة قره باغ أو غيرها من الحالات المماثلة .

يقول الممثل البريطاني في محكمة العدل الدولية أن مبدأ وحدة الأراضي يُطبق في حالة ما إذا كانت إحدى الدول مهددة من جانب دولة أخرى .

أما إذا كانت الحكومة المركزية في دولة ما تسحق حق تقرير المصير لأى فريق من السكان الأصليين لتلك الدولة ، فإن مبدأ وحدة الأراضي لا يُطبق .

وفي ضوء هذا التفسير إذا قورنت سياسات القمع التي مارسها أذربيجان إبان الحقبة السوفيتية طوال ٧٠ عاماً تجاه

السكان الأرمن في قره باغ ، والسعى الدائم للنظام الأذربيجاني لإخلاء قره باغ بالقوة من الأرمن سكانه الأصليين ، فإذا قورن ما سبق مع ما قام به نظام الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش خلال سنوات معدودات لم تتعدى العقد الواحد، فإن عدم تطبيق مبدأ تقرير المصير في حالة قره باغ خلافاً لما حدث في كوسوفو وذلك بالتعلل بالمحافظة على

وحدة أراضي أذربيجان ، يُعد عرقلة للعدالة وانتهاكاً صارخاً للتطبيق العادل للقانون الدولي بكل المقاييس .

هذا ويجب ألا يفوتنا أن مبدأ وحدة الأراضي - طبقاً لما جاء في تفسير الممثل البريطاني في محكمة العدل الدولية - يجب أن يُطبق لصالح قره باغ وليس العكس ، حيث إن أذربيجان - وليس قره باغ - هي التي تتهدد باستمرار أمن وسلامة قره باغ وشعبه .

ثقافة

يريقان : عاصمة عالمية للكتاب عام ٢٠١٢

اختارت منظمة التعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة مدينة يريقان الأرمنية لتكون عاصمة العالم للكتاب عام ٢٠١٢ ، كجزء من الجهود المستمرة للمنظمة لتدعيم الكتب والقراءة . وقد اختيرت عاصمة أرمنية وأكبر مدنها لجودة وتنوع البرنامج الذي قدمته إلى لجنة الاختيار ، والتي انعقدت بمقر اليونسكو في باريس بتاريخ ٢ يولية الماضي .

وتجمع لجنة الاختيار ممثلين من اليونسكو وبعض الجهات الرئيسية المتخصصة في صناعة الكتاب - جمعية الناشرين الدولية ، اتحاد بائعي الكتب الدوليين ، والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات .

وقالت إيرينا بوكوفا - المدير العام لليونسكو : « أتوجه بالتهنئة لمدينة يريقان ، التي قدمت برنامجاً مثيراً للاهتمام مع كثير من الموضوعات المختلفة ، ومن ضمنها حرية التعبير ، وكذلك أنشطة متعددة للأطفال ، الذين سوف يكونون القراء والمؤلفين في الغد » .

وأضافت : « إن تعبئة عالم الكتب والقراءة بكامله ، من المؤلفين إلى الطابعين والناشرين ، سوف يُساعد بلا شك على نجاح برنامج يريقان نجاحاً باهراً ، وسوف يكون له تأثير مستديم » . والمدينة المختارة عاصمة عالمية للكتاب تتميز بهذه الصفة لعام واحد ، بداية من اليوم العالمي للكتاب وحق المؤلف ، والذي يُحتفل به في يوم ٢٣ أبريل .

ويريقان هي المدينة الثانية عشرة التي اختيرت عاصمة الكتاب العالمي بعد مدريد (٢٠٠١) ، الإسكندرية (٢٠٠٢) ، نيودلهي (٢٠٠٣) ، أنتويرب (٢٠٠٤) ، مونتريال (٢٠٠٥) ، تورينو (٢٠٠٦) ، بوجوتا (٢٠٠٧) ، أمستردام (٢٠٠٨) ، بيروت (٢٠٠٩) ، ليوبليانا (٢٠١٠) ، وبوينس آيرس (٢٠١١) .

× × ×

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار يريقان عاصمة الكتاب العالمي خلال عام ٢٠١٢ ، يتزامن مع الاحتفال بمرور خمسة قرون على طبع أول كتاب باللغة الأرمنية في عام ١٥١٢ بمدينة البندقية على يدى هاجوب ميغبارد «يعقوب المذنب» .

وتستعد أرمنية حكومة وشعباً ومهجراً للاحتفال بهذه المناسبة المهمة بأنشطة ثقافية وفنية ومعارض عديدة ومختلفة .

ترجمة : س . ت



بقلم : صابر محمد صادق

الصراع على السلطة فى مصر القديمة

تُعد ظاهرة الصراع على السلطة من الظواهر المستمرة بدوام العصور ؛ فالصراع على السلطة فى العصر الحديث لم يختلف فى مضمونه عما كان عليه فى العصور القديمة . ولعل السبب الرئيسى فى استمرار أية ظاهرة هو بقاء الأسباب والعوامل التى أدت إليها ، فهذه الظاهرة لم تظهر فى مكان بعينه دون غيره فهى ملازمة لوجود الإنسان فى كل مكان وزمان مما جعلها تؤثر على مصير الشعوب إما بالسلب أو الإيجاب .

«شستر بيتى» وتُمثل هذه الأحداث صراعاً شرساً بين حور المطالب بحقه فى عرش أبيه وبين ست المغتصب لهذا الحق . واستمر هذا الصراع لأعوام كثيرة كما تذكر البردية ، وفى النهاية تمكن الإله حور من الانتصار على عمه ست واعترف جميع الآلهة به كوريث لأبيه أوزير على العرش .

ولقد خلف البشر الآلهة على عرش مصر ليحكموا باسمهم ويُحققوا رغباتهم ومشيتهم ؛ فلقد كان الملك الجالس على عرش البلاد هو ممثل للإله حور على العرش ، وكان هذا المفهوم راسخاً فى ذهن المصريين . وخلال العصر الفرعونى تعرض بعض الملوك لمؤامرات لإقصائهم عن الحكم . ولقد تنوعت هذه المؤامرات وتعددت أسبابها فربما كانت نتيجة لصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة ، أو نتيجة لقيام بعض أفراد أسرة مالكة قديمة بالانتقام لتنحيتهم عن الحكم من قبل الأسرة المالكة الجديدة ، وربما نتيجة قيام أحد القادة العسكريين بالاستيلاء على الحكم ، ولكن أبرز الأسباب التى أدت للقيام بتدبير تلك المؤامرات جاءت نتيجة الصراع بين القصر الملكى وبين الكهنة الذين تطلعوا للحكم . وسأستعرض الآن نماذج

وإذا سلطنا الضوء للحديث عن تلك الظاهرة فى مصر ، فإننا يجب أن نتبعها عبر العصور من الأقدم إلى الأحدث ، وسوف أكتفى فى هذه المقالة بالإشارة لتلك الظاهرة خلال العصر الفرعونى معتمداً على المعلومات المتوفرة لنا والمستمدة من النصوص الأدبية والجنائزية مستعرضاً أبرز النماذج الحقيقية والأسطورية ، فلم يشمل هذا الصراع البشر أنفسهم بل إن الأساطير القديمة أشارت إلى أن هذا الصراع ظهر فى بادئ الأمر بين الآلهة عندما حلت بالأرض لتحكمها . ومن أهم هذه الأساطير الأسطورة الأوزيرية التى تناولت مؤامرة الاغتيال التى دبرها ست إله الشر للتخلص من أخيه أوزير إله الخير الذى كان محبوباً لعدله وحسن سياسته وعطفه على رعيته . ويذكر لنا المؤرخ اليونانى «بلوتارخ» أن ست قام بوضعه حياً فى تابوت ذهبى وألقاه فى البحر ، وبهذه المؤامرة ينجح فى الاستيلاء على عرش أخيه . وتُعد هذه الأسطورة أقدم النماذج التى تُصور هذا الصراع الذى استمر بعد ذلك بين حور الوريث الشرعى لعرش الإله أوزير وبين عمه ست . ولقد وردت أحداث هذا الصراع فى بردية اشتهرت ببردية

تُوضح الأغراض السابقة التى أدت لهذا الصراع خلال العصر الفرعونى .

خلال عصر الدولة القديمة (٢٦٨٦ - ٢١٨١ ق.م) يذكر «مانيتون» وهو الكاهن الذى دوّن التاريخ المصرى القديم وقسّمه إلى ثلاثين أسرة «حوالى ٢٨٠ ق.م» فى عهد الملك «بطليموس الثانى» أن الملك «تتى» أول ملوك الأسرة السادسة لم يمت ميتة طبيعية ، بل قتله حراسه ، وربما كان ذلك صحيحاً لأن مؤسسى الحكم الجديد كانوا معرضين دائماً للانتقام من نحوهم عن السلطة من البيت القديم «من أتباع الأسرة المالكة السابقة» .

و يروى لنا «ونى» وهو من أبرز أتباع الملك «ببى الأول» فى زمن الأسرة السادسة - أن الملك عينه ليكون من بين المحققين مع زوجته الملكة «أمتس» بعدما أقدمت على تدبير مؤامرة لاغتياله ، ولكن هذه المؤامرة باءت بالفشل وقبض عليها . ولا نعرف السبب الحقيقى الذى دفعها للإقدام على مثل هذا ، كما أن نتائج هذه المحاكمة لم يُعلن عنها حيث إنها جرت فى سرية تامة لأنها تتعلق بأحد أفراد البيت المالك . ولكننا نلاحظ أن الملك ببى الأول يُقدم على الزواج من ابنة أحد الأمراء وهو أمير أيديوس والتى أصبحت فيما بعد أمماً للملك «مرى أن رع» الذى تولى الحكم من بعده .

ومن النماذج المهمة خلال عصر الدولة الوسطى «من ٢١٣٣ - ١٧٨٦ ق.م» التى تُمثل الصراع على السلطة هو قيام الوزير «انمنحات» على رأس عشرة آلاف من الجند بالاستيلاء على الملك لنفسه وتأسيس الأسرة الثانية عشرة ووضع حد لعدم الاستقرار الذى أخذ ينتشر فى البلاد خلال حكم الملك منتوحتب الرابع آخر ملوك الأسرة الحادية عشرة .

ولعل الملك «انمنحات الأول» لم يُقدر له أن يموت وهو فى شيخوخته ميتة هادئة ، بل مات غيلة وهو فى قصره ؛ إذ انتهز أعداؤه فرصة غياب ابنه وولى عهده «سنوسرت» على

رأس حملة على ليبيا ودبروا مقتله . وربما كان ذلك الاغتيال بسبب التنافس على العرش بين أفراد العائلة نفسها . ونعرف بعض التفاصيل عن تلك النهاية من برديتين إحداها هى بردية شخص يُدعى «سنوهى» والأخرى هى بردية معروفة بـ «نصائح أمنمحات لابنه» .

أما خلال عصر الدولة الحديثة من «١٥٦٧ - ١٠٨٥ ق.م» تلك الدولة التى قامت على سواعد الأبطال من أبناء الصعيد فلا عجب أن أصبحت دولة عسكرية كان للجندية فيها حظ عظيم . ولقد قام ملوك هذا العصر بمقاومة مؤامرات الكهنة ودسائسهم والحد من نشاطهم الذى استفحل أمره وزاد شره منذ مطلع الدولة الحديثة وطغى نفوذ هؤلاء الكهنة على نفوذ الحاكم وأصبحت المعابد وملحقاتها المنتشرة فى كل أنحاء البلاد دويلات داخل الدولة المصرية . وترتب على ذلك فى نهاية الأمر أنهم استطاعوا أن يصلوا إلى حكم البلاد بأنفسهم وأسسوا الأسرة الحادية والعشرين . ومن أبرز النماذج التى تُمثل الصراع على السلطة خلال عصر الدولة الحديثة الصراع بين الملك «تحتمس الثالث» والملكة «حتشبسوت» فى زمن الأسرة الثامنة عشرة - فعندما تولى «تحتمس الثالث» عرش مصر بعد وفاة والده الملك «تحتمس الثانى» على أن شرعيته للحكم أتت تحقيقاً لنبؤة للإله آمون الذى اختاره ليجلس على عرش مصر بعد وفاة أبيه ، وكان «تحتمس الثالث» عند تنويجه صغير السن ، وكانت زوجة أبيه الملكة «حتشبسوت» امرأة قوية طموحه ، وقد أشار المهندس «أنينى» فى سيرته الذاتية المسجلة على لوحة فى مقبرته الصخرية بمنطقة «شيخ عبد القرنة» - بالبر الغربى بطيبة - إلى ذلك الصراع فيذكر لنا خلال استعراض سيرته الذاتية . وقد صار «تحتمس الثالث» حاكماً على عرش من أنجبه ، ولكن أخته «أخت تحتمس الثانى» الزوجة الملكية حتشبسوت كانت هى التى تُدير شؤون الأرضين طبقاً لإرادتها . يتضح من ذلك أن حتشبسوت استطاعت بقوتها وشخصيتها منذ البداية أن تتولى شؤون البلاد وأن تُدير

دفة الأمور ، ولم تكتفى بذلك ففي العام الثاني من تولى تحتمس الثالث الحكم تمكنت من أن تُنحيه عن العرش وأمرت بتتويجها ملكة على البلاد «١٥٠٣ إلى ١٤٨٢ ق.م» وظل «تحتمس الثالث» يترقب الفرصة للقضاء على زوجة أبيه فلما اشتد ساعده ، ووجد من الأعوان من يُساعده على تحقيق هدفه فى استعادة عرشه المسلوب . ولكننا لا نعلم حتى الآن كيف انتهت حياتها ، إلا أنها بلا شك كانت نهاية محزنة . ويعزز ذلك أن غضبة «تحتمس الثالث» الانتقامية بدت واضحة فيما تبقى من عهد «حتشبسوت» من آثار ؛ فقد حطم أتباع «تحتمس الثالث» تماثيلها وكشطوا أسماءها وشوهوا صورها ، بل نعرف أيضاً أن بعض قوائم الملوك مثل قائمة الكرنك وأبيدوس قد اسقطا عن عمد فترة حكم «حتشبسوت» لاعتبارها خارجة عن التقاليد المصرية واغتصابها عرش مصر . ولقد اكتشفت موميائها حديثاً وتم فحصها . وأرجع العلماء سبب وفاتها نتيجة إصابتها ببعض الأمراض وهى أمراض السكر والسرطان والسمنة .

ومن النماذج المهمة أيضاً خلال عصر الدولة الحديثة ذلك الصدام الذى حدث بين الملك أمنحتب الرابع «إخناتون» فى زمن الأسرة الثامنة عشرة - وبين كهنة الإله آمون فلقد حاول الملك إخناتون التخلص من نفوذ الكهنة نهائياً لأنهم أصبحوا خطراً على سلطته ، فقام بثورته الدينية المعروفة فى السنة السادسة من حكمه «١٣٧٧ ق.م» والتى دعت لعبادة الإله الواحد «أتون» . ولقد حتم عليه هذا الصدام ترك العاصمة «طيبة» واتخاذ عاصمة جديدة سماها «أخيتاتون» - وتعنى المخلص لأتون . ولقد خشى الكهنة من نجاح ثورته والقضاء على نفوذهم وثرواتهم فتآمروا على قتله حتى يتخلصوا منه . ولقد سجل لنا رئيس الشرطة «ماحو» على جدران مقبرته تفاصيل تلك المؤامرة التى دُبرت لاغتيال الملك إخناتون وكيف تمكن من إفساد تلك المؤامرة والقبض على المتآمرين .

ومن النماذج الأخرى خلال هذا العصر ما ورد لنا فى نهاية زمن الأسرة الثامنة عشرة عن وصول «حور محب» الذى كان يشغل وظيفة القائد الأعلى للجيش فى عهد الملك «آي» إلى العرش ، فعندما مات الملك «آي» لم يكن له وريث يخلفه على العرش اغتنم القائد «حور محب» الفرصة لنفسه وتوجه من منف - العاصمة الحربية للبلاد فى ذلك الوقت - ذاهباً إلى طيبة - عاصمة البلاد - على رأس جيشه ليتوج نفسه هناك ملكاً على البلاد خلفاً للملك «آي» وكان له ما أراد .

ولقد ورد فى بردية هاريس تفاصيل مؤامرة أخرى دُبرت لاغتيال الملك رمسيس الثالث «١٣٠٤ إلى ١٢٣٧ ق.م» فى زمن الأسرة العشرين من قبل إحدى زوجاته عندما أحست أن الملك لا يريد أن يجعل من ابنها «بنتاؤور» ولياً للعهد . ولهذا صممت على قتل الملك وإعلان ابنها ملكاً وكان يُعاونها فى تدبيرها اثنان من كبار موظفى القصر الملكى كانت مهمتهما جمع الأنصار فى البلاط وخارج القصر . إلا أنه قبل تنفيذ المؤامرة عدل أحد أفرادها عن الاشتراك فيها وكان لذلك أكبر الأثر فى فشلها واقتضاح أمرها فقبض عليهم جميعاً وأمر الملك بمحاكمتهم أمام محكمة خاصة أصدرت أحكامها ضد المتآمرين بما فيهم بعض القضاة الذين تم تورطهم فى هذه القضية عن طريق الرشوة . وفى نهاية الأسرة العشرين زاد الصراع على السلطة بين الملوك والكهنة والذى انتهى لصالح الكهنة بوصول الكاهن الأعظم للإله آمون «حريحور» إلى العرش وتأسيس الأسرة الحادية والعشرين .

ويتضح من خلال النماذج التى استعرضتها أن أسباب الصراع على السلطة تعددت خلال العصر الفرعونى وتنوعت الأساليب المستخدمة لتحقيقه ، وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على اختلاف الدوافع المؤدية إليه بما يتناسب مع أفكار هذا العصر ولعل هذا الصراع استمر بدوافعه وأساليبه فى العصور اللاحقة بينما لم يتغير إلا البشر والأمثلة كثيرة على هذا فى التاريخ الوسيط وكذا الحديث .

المخرج الأرمني الكندي إيجويان يفكر فى إخراج فيلم فى تركيا

بقلم : فيركيهان زيفليو أوغلو

نقلًا عن حريات ديلي نيوز

المخرج الأرمني الكندي الشهير عالمياً ، أتوم إيجويان ، يرغب فى عمل فيلم فى تركيا قائلاً إنه يُرحب بكل أنواع المشروعات، وداعياً الأتراك والأرمن إلى الدخول فى حوار . يقول إيجويان : «إننا بحاجة للتحدث عما حدث فى عام ١٩١٥ . ولأننا فشلنا فى التحدث ، لم يتردد الغرب فى استغلال جراحنا لمصالح سياسية».

الدولى للسينما فى يريفان .

فيلم « آارات » ودينك

وقال إيجويان أن فيلم « آارات » ، الذى قدم رؤية فنية وفريدة للمأساة فى شرق الأناضول أثناء الحرب العالمية الأولى، قد استثار ردود أفعال قوية ليس فقط لدى الأتراك ، ولكن لدى الأرمن فى المهجر أيضاً .

وقال إيجويان : « أراد المهجر (الأرمني) أن يكون «آارات» فيلمًا عن الإبادة الأرمنية أكثر صدمة ، وأنا لا ألومهم، لكن ثمة حقيقة غفلوا عنها : إنه فيلمى ، وليس فيلمهم . وكان ما يهمنى أكثر من الأحداث التى جرت فى عام ١٩١٥ هو تأثير هذه الأحداث على الجيل الأصغر » .

ورغم الانتقاد التركى للفيلم ، فإن المخرج قال إنه يعتقد أن البلد بدأ يمر بتحول إيجابى بعد اغتيال هرانت دينك فى عام ٢٠٠٧ ، والذى كان صحفياً تركيا من أصل أرمنى ، ورئيس تحرير جريدة آجوس اليومية .

وقال إيجويان : «إننا بحاجة لأن نتحدث كشعبين عن تلك الأحداث دون وسيط ، وحيث أننا لا نتحدث ، لم يتردد الغرب فى استغلال جراحنا لمصالح سياسية ».

ورغم أن أتوم إيجويان معروف على مستوى العالم بأفلامه المستقلة التى نالت إعجاب النقاد ، فاسمه مرتبط فى تركيا بفيلمه « آارات » ، الذى أُنتج فى عام ٢٠٠٢ ، والذى تناول أحداث عام ١٩١٥ ، مما أثار غضباً كبيراً بين الدوائر القومية التركية . والآن ، رغم ذلك ، يقول المخرج الأرمني الكندي أنه يستطيع تصوير فيلم فى تركيا .

ومنذ وقت قريب فى يريفان ، حيث كان يحتفل ببلوغه ٥٠ عاماً من العمر مع زوجته الممثلة الأرمنية الكندية آرسينيه خانچيان ، قال إيجويان فى مقابلة له مع جريدة حريات ديلي نيوز أنه سيكون رقيقاً أن مشروعاً مشتركاً مع مخرجين أتراك « سوف يكون خطوة جيدة نحو إجراء حوار » .

وإيجويان معجب للغاية بالمؤلف التركى الحاصل على جائزة نوبل ، أورهان پاموق ، وخاصة بروايته « الثلج » ، وقال إنه سيكون « من دواعى سروره » أن يُهيئ عمل هذا المؤلف للشاشة الفضية .

وذكر إيجويان أنه كان يتابع جيلاً جديداً من المخرجين الأتراك ، ومنهم يشيم أوستا أوغلو ، ونورى بيلجى شيلان ، وسميح كاپلان أوغلو ، وقال أنه قد سنحت له فرصة لقاء العديد من المخرجين الأتراك أثناء مهرجان المشمشة الذهبية

وعند الحديث عن الحالة الجارية بين الشعبين التركي والأرمني ، قال إيجويان إنه يعتقد بقوة أن الستار الحديدي بين الشعبين سوف يتمزق وينهار عندما تصبح الأحداث الماضية موضوعاً للمناقشة .

وعلى العكس من رأى السائد في المهجر ، قال إيجويان إنه يعتقد أن فتح بوابة الحدود المغلقة بين تركيا وأرمينية كانت خطوة مهمة نحو مستقبل يسوده السلام . وقال المخرج : «إن فتح الحدود سوف يزيد من السلام والرفاهية في المنطقة . وسوف يوفر مناخاً مناسباً للحوار » .

« أنا فخور بجذوري »

وُلد إيجويان في القاهرة قبل الانتقال إلى فيكتوريا بكندا ، في سن مبكرة ، وقال إيجويان إنه فخور بأن تكون له جذور عائلية في بلدة عربكير ، وهي منطقة في ولاية ملطية التركية الشرقية . « وأكبر أمنية لي أن أزور الأرض التي فيها جذوري ولو مرة واحدة » .

ورغم أنه كان يأمل منذ أمد طويل في زيارة تركيا ، فإنه قال إنه لم يقبل أية دعوات لحضور مهرجان إسطنبول السينمائي الدولي .

وقال : « لقد وضعت إدارة المهرجان شرطاً بالاً أستخدم كلمة « الإبادة » إذا حضرت إلى تركيا . وليس من الممكن بالنسبة لي أن أقبل هذا المطلب . وهذا هو السبب في رفضي لكل «الدعوات » . ولكن أحد أعضاء مؤسسة إسطنبول للفنون الثقافية ، التي تُنظم المهرجان ، قال للدلي نيوز أن مثل هذا المطلب كان مستحيلاً ، لأنه لم يحدث أبداً أن وُجِعت لإيجويان دعوة رسمية لحضور المهرجان . وأضاف العضو الرسمي أن المنظمة لم يكن لها أبداً أى حديث رسمي مع المخرج .

ورغم أنه معروف بين العامة كمخرج أرمني ، فإن إيجويان لا يتحدث اللغة الأرمنية ، وإنما يستطيع فقط أن يفهمها . وقال «إنه خطئى بالكامل ألا أتحدث الأرمنية . فلم أبذل أى مجهود من أجل تعلمها » . وأضاف أنه لا يتمتع بموهبة لغوية كبيرة .

ومع ذلك ، فقد قال إنه يستطيع فهم التركية ، حتى لو لم يكن يتحدث بها ، فمثل الكثير من الأرمن في المهجر ، قال إن عائلته كانت أحياناً تتحدث التركية في البيت أثناء طفولته .

ترجمة : س . ت

أرمنية وسورية

انعقد في ١٧ يولية في حلب مؤتمر مجلس الأعمال الأرمني السوري تحت رعاية نائب رئيس الوزراء السوري عبد الله الدردري . وأدلى مسئول من إدارة الصحافة والإعلام بوزارة خارجية الجمهورية الأرمنية لوكالة أنباء أرمن برس أن المؤتمر شارك فيه أرشاك پولاديان ، سفير جمهورية أرمنية في سورية ، وأحمد منصوره محافظ حلب ، وأشود مانوكيان القنصل العام لجمهورية أرمنية في حلب ، وسورين فارتانيان ، القنصل الشرفي لأرمنية في المناطق الشرقية لسورية ، وأكثر من ٢٠٠ من رجال الأعمال السوريين والأرمن العرب . وألقى كل من أحمد منصوره محافظ حلب ، وأرشاك پولاديان ، سفير جمهورية أرمنية في سورية ، وليقون زكي ، الرئيس المشارك للجانب السوري من مجلس الأعمال الأرمني السوري ، كلمات في المؤتمر . وأشار المتحدثون إلى أن مستوى التعاون التجاري - الاقتصادي يجب أن يواكب تطوير العلاقات السياسية والثقافية الأرمنية السورية .

وقد دعوا إلى بذل الجهود لإزالة الفجوة في فترة قصيرة ، وتصميم مشروعات استثمارية مشتركة ، وتأسيس الشركات ، وكذلك إيجاد طرق بديلة لزيادة حجم تداول البضائع . وقد تحدث السفير أرشاك پولاديان عن مجال الاتفاق القانوني القوي ، والذي شكّل لترقية التعاون التجاري - الاقتصادي . وتحدث أيضاً عن العلاقات الأرمنية التركية ومسائل أخرى تمثل عقبة أمام التعاون الثنائي . وأشار إلى استخدام الطرق البحرية اللاذقية - بوتي أو باطومي . وتبادل المشاركون في المؤتمر الأفكار حول تشريعات الجمارك الأرمنية ، وكذلك إمكانية تقديم نظام رسوم أفضل للبضائع السورية في أرمنية .

الأرمن الأمريكيون يقاضون تركيا على خسائر الإبادة الأرمنية

رفع محامون من الأرمن الأمريكيين دعوى فيدرالية فى ٣٠ يولية ضد الحكومة التركية واثنين من البنوك ، سعيًا للحصول على تعويض لورثة الأرمن الذين تعرضوا للاستيلاء على ممتلكاتهم أثناء الإبادة الأرمنية .

ووفقاً للدعوى ، وافقت الحكومة التركية على الإشراف على إجراءات بيع الممتلكات وتحصيل الإيجار وحصيلة بيع الأصول المستولى عليها ووضع الحصيلة فى حسابات ائتمانية حتى يمكن إعادة الممتلكات إلى أصحابها . وبدلاً من ذلك ، تقول الدعوى المرفوعة أن الحكومة «احتفظت بالممتلكات وبأى دخل مستمد من تلك الممتلكات» .

وأودعت رسالة فى مكتب القنصل العام التركى فى لوس أنجلوس ولم يرد عليها فوراً . وبعد ساعات من الرسائل الإلكترونية التى تنشد تعليقاً من كلا البنكين لم تتلق أية إجابة . ويعتقد محامو الادعاء أن سجلات الممتلكات وأرباحها لاتزال موجودة ، وهم يسعون للحصول على حسابات يمكن أن تصل إلى مليارات الدولارات .

وفى عام ٢٠٠٠ ، اعترفت الهيئة التشريعية لكاليفورنيا بأن حالات الموت كانت إبادة جنس ، وذلك عندما سمحت للورثة بالسعى للحصول على تعويضات مالية عن بوالص تأمين على الحياة لمن ماتوا من أقاربهم . وفيما بعد ألغت الدائرة القضائية الأمريكية التاسعة القانون . ورفع جيراجوس دعوى ضد هذا الحكم .

ومع ذلك ، حصل الورثة على حوالى ٤٠ مليون دولار من شركة نيويورك لايف للتأمين على الحياة وشركة التأمين الفرنسية أكسا (آيه . إكس . إيه) .

ترجمة : س. ت

يسعى المحامون للحصول على وضعية دعوى عامة نيابة عن كل من تعرضوا لنفس المحنة ، وهو إجراء قال عنه المحامى براين كاباتيك أنه يمكن أن يستغرق وقتاً يصل إلى ثلاث سنوات . وقال : «إننا نستعد وسوف نقدم على هذا الإجراء» .

رُفعت الدعوى بالنيابة عن المدعين جارييس دافويان من لوس أنجلوس وهرابر تورايبان من كوينز بنيويورك . وتُرفع إلى القضاء مسائل نقض الأمانة التشريعية والاستثناء غير العادى وانتهاك حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولى .

وتسعى الدعوى لطلب التعويض عن الأرض والمباني والأعمال التى يقولون إنها اغتُصبت من الأرمن أثناء طردهم من الإمبراطورية العثمانية ، وكذلك الممتلكات وودائع البنوك ، بما يشمل المنتجات الحرفية الدينية وغيرها التى لا تُقدر بثمن ، والمعروض بعضها حالياً فى المتاحف بتركيا .

ويقول المحامى مارك جيراجوس أنها المرة الأولى التى تُرفع فيها دعوى مباشرة تُسمى حكومة جمهورية تركيا كمدعى عليه . وقال : « كل المحامين المرتبطين بالدعوى لهم أقارب هلكوا أو هربوا من الإبادة الأرمنية وهو ما يُعطى المسألة إثارة خاصة بالنسبة لنا » .

وجاء فى الدعوى أيضاً اسم بنك تركيا المركزى ، والبنك الزراعى للجمهورية التركية ، وهو أكبر وأقدم البنوك التركية ، والذى ترجع أصوله إلى ستينيات القرن التاسع عشر .

المجلس المصرى للشئون الخارجية يناقش العدوان الإسرائيلى على قافلة الحرية

إعداد : مشيرة اليوسفى

عقد المجلس المصرى للشئون الخارجية يوم الأربعاء ٢ يونية ٢٠١٠ حلقة نقاشية بمناسبة العدوان الإسرائيلى السافر على «قافلة الحرية» التى انطلقت من إسطنبول لاختراق الحصار الذى تفرضه إسرائيل على أهل غزة من مواطنين ولجائن وبهدف تقديم المساعدات الإنسانية لهم . وقد شارك فى النقاش عدد كبير من أعضاء المجلس ذوى الخبرة فى قضايا القانون الدولى وحقوق الإنسان والصراع العربى الإسرائيلى ، وكان أبرز ما ركز عليه المشاركون وما صدر عنهم من توصيات ما يلى :

من قبل السلطات الإسرائيلية الغاشمة ، أن تقوم دول الضحايا برفع دعاوى جنائية أمام المحاكم الوطنية الجنائية لهذه الدول يُطالبون فيها بالتحقيق والملاحقة والمساءلة لكافة المسئولين الإسرائيليين من القادة والرؤساء عسكريين وسياسيين .

● تشكيل مجموعة عمل (سياسية - قانونية - إعلامية) للتحرك لإقامة الدعوى القضائية ضد إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية وغيرها فى أكثر من عاصمة من العواصم التى جاء منها ضحايا الحادث .

● تقدير المجلس للقرار الذى اتخذه مجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة والخاص بتشكيل لجنة تقصى الحقائق للكشف عن كافة ملابسات الجريمة العدوانية الإسرائيلية .

● التعاون مع كافة المنظمات غير الحكومية الحقوقية والدفاعية والتنسيق معها وذلك لتدشين آلية قانونية لملاحقة القادة الإسرائيليين السياسيين والعسكريين والذين ارتكبوا الجريمة العدوانية ضد سفينة الحرية .

● تسليط الضوء فى كافة وسائل الإعلام الغربية على حقيقة ما جرى وعلى ضرورة إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التى تعتنقها دولة إسرائيل دونما وازع أو مانع .

● إن العمل الإجرامى الإسرائيلى قد نجح فى تشكيل رأى عام عالمى ضد الحصار بالإضافة إلى تطور مهم وهو فتح مصر لمعبر رفح بدون أية قيود وإلى أجل غير مسمى .

● إن إسرائيل تُمارس نفس الممارسات التى كان يُمارسها النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا سابقاً والذى لم تحميه من السقوط قدراته النووية وأساطيله وقواته المسلحة القوية وعلاقاته مع العديد من دول العالم التى تحظى بالمكانة والقوة فى العالم وقتذاك .

● يأسف المجلس المصرى للشئون الخارجية للبيان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١ يونية ٢٠١٠ والذى لا يتناسب مع فداحة الحدث وجسامة الجريمة .

● يُناشد المجلس الدول الأطراف السامية فى اتفاقيات جنيف للقانون الدولى الإنسانى لعام ١٩٤٩ بأن تقوم بعقد جلسة استثنائية طارئة لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات تجاه دولة إسرائيل بحسبانها دولة طرف فى هذه الاتفاقيات .

● مناشدة مجلس الأمن فى عقد جلسة استثنائية طارئة لاتخاذ قراره بضرورة رفع الحصار عن الشعب الفلسطينى .

● مناشدة كافة الدول وعلى رأسهم تركيا ، التى أسفرت تلك الجريمة النكراء عن ضحايا قتلى ومصابين ومعتقلين

● تذكير مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بأن هذا الحادث ليس الأول ولن يكون الأخير والذي اعتادت دولة إسرائيل على ارتكاب أعمال مماثلة وطالما تقاعس المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته القانونية الدولية .

● إن العمل الإسرائيلي يعكس العقلية التي تحكم قادة إسرائيل وتوجه أعمالهم وهي عقلية تمثل مزيجاً من الإيمان المطلق بالقوة وتجاهل الشعوب والحكومات والقانون والمنظمات الدولية ، ويزيد من خطورة هذه العقلية إنها تمتلك أسلحة نووية . وهكذا فإنها يمكن في أى توتر أن تشعل المنطقة

وتفجرها ، وهو ما يجب أن يوضع بوضوح أمام القوى الدولية وخاصة تلك التي تدعم إسرائيل .

● الدعوة إلى اجتماع يُعقد فى مقر المجلس المصرى قريباً تُشارك فيه منظمات المجتمع المدنى المعنية بالشئون السياسية والإنسانية لمناقشة ما ارتكبه إسرائيل والاتفاق على اتخاذ موقف دولى ضدها .

● وبصفة عاجلة تشكيل مجموعة أو أكثر للذهاب إلى سفارات الدول التى ينتمى إليها ضحايا قافلة الحرية - بل وكل الناشطين - لتقديم التعازى وإبلاغهم موقف المجلس من هذه الحادثة النكراء .

خواطر

بقلم : عاطف الشيخ

طلة نورانية

حطين وعين جالوت أو صلاح الدين الأيوبي وسيف الدين قطز تعنى فى القراءة الغربية (قوة الإسلام) ، وتلك قراءة مبتسرة وسطحية للغاية اقتصرت على (الرمز) أو الذاكرة التاريخية لتشويهها أو حتى هدمها إن أمكن . فنتجت عن ذلك خطايا وفُحش إنسانى أسس على أيديولوجية فاسدة وتطرف وأكاذيب كوراثه الحضارة الرومانية والعودة الألفية إلى آخر مثل هذا الفكر السقيم . وعلى أى حال فالشرق قد رصد كل ذلك كتابة وصوتاً وصورة فى الألفيتين الثانية والثالثة .

والصحيح إن صلاح الدين ما كان له أن يطرد صليبيّاً واحداً دون الاستعانة بخير أجناد الأرض ، والأرض هنا تعنى كوكب الأرض التابع للمجرة المسماة فلكياً «درب التبانة» . والخيرة لجند مصر لم يدعيها المصريون ، ولكنها شهادة من لا ينطق عن الهوى ، والذي لم يُنجب الولد إلا من السيدة مارية المصرية أم المؤمنين ، وفى ذلك (رمزية) يكاد برق سناها يخطف أبصار متسولى الشرف والمتسكعين على قارعة التاريخ من عرب وعجم .

حتى إن زيارة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) للعظيمة مصر كانت علوية سماوية فى معراج له لربه مشيراً لقدس الأقداس ومنبع التفرد والخصوصية والعظمة لأرض مصر وشعبها (طور سيناء) مكان التجلى (الطلة) التى اختص بها رب العالمين (مصر) عن سائر الكوكب ، والتى لم يُقدرها المصريون حق قدرها من حيث التأثير المادى الجيولوجى . وأجزم لو أن أى شعب من شعوب الأرض امتلك هذا الجبل المقدس لاستثمر حبات رمله أيما استثمار وأصبح أغنى شعوب الدنيا . لكن الشعب العظيم اكتفى بالانعكاس المعنوى لنور الرب على الشخصية المصرية فنزع منها قسوة القلب والصلف والكبر .

ومن أرض مصر خرجت السيدة هاجر المصرية العظيمة - صاحبة المنسك الوحيد الذى يجبر الكبراء على (الهرولة) وهى من أفعال الصغار والمهزومين لتهذيب النفس من آفة الكبر . ولا أخجل ولا أمل من تكرار التذكير (بالرمز) وما يحمله لهاجر من إسقاطات أتركها للقارئ و (مصر) فى لغتها القديمة (Egypt) تعنى أرض الرب وشعبها العظيم كاتب التاريخ وصانع التاريخ وهى أرض الأنبياء والعلماء المتأثرة دوماً بطله الرب النورانية . شاء من شاء وأبى من أبى . ذلك قَدَرُها وقَدَرُها وشرفها وحدها الذى لا يُدانيه شرف .

اتفاقية التعاون الإطاري بين دول حوض النيل قراءة قانونية

بقلم: د. أيمن سلامة

إذا كانت قواعد ومبادئ وأعراف القانون الدولي قد قننت الحقوق المختلفة للدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية، ومنها نهر النيل، مما يتطلب التعاون بين هذه الدول في ظل قواعد القانون الدولي المستقرة، فإن الأعوام الأخيرة قد شهدت اختلافات وادعاءات عديدة بين بعض الدول المشاطئة لحوض نهر النيل حول هذه الحقوق. ووصلت ذروة هذه الاختلافات بين دول المنبع لحوض النيل ودولتي المصب مصر والسودان إلى قمته حيث وقّعت كل من أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا اتفاقية التعاون الإطاري لدول حوض النيل في ١٤ مايو الماضي بمدينة عنتيبي بأوغندا.

وقد دفعت أيضاً هذه الدول بنظرية التغير الجوهري في الظروف التي كانت قد أبرمت أثنائها، فضلاً عن ادعاء هذه الدول بسيادتها المطلقة على الجزء المار من نهر النيل في أراضيها، وحققها المطلق في استغلال ذلك الجزء بالكيفية التي تراها دون التشاور مع مصر (دولة المصب)، وذلك بالرغم من الاتفاقيات الدولية العديدة الملزمة لها.

ماهية الاتفاق الإطاري: Framework Agreement

تتميز الاتفاقيات الإطارية بأنها اتفاقيات تمهيدية إرشادية تُوفر للدول الأطراف هدياً مرشداً عاماً تهتدى به وذلك لأجل إبرام اتفاقيات أو بروتوكولات تفصيلية متممة لتلك الاتفاقيات الإطارية، وذلك في مرحلة لاحقة.

والاتفاقية الإطارية لا تهتم بالتفاصيل والتفسيرات الدقيقة لموضوع وهدف الاتفاقيات أو البروتوكولات اللاحقة المزمع إبرامها بين الدول؛ إذ أنها تُحدد أطراً عامة لموضوع الاتفاق؛ فقد يكون موضوع الاتفاق اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً أو

ومن الضروري الاعتراف بالواقع السياسي والقانوني الجديد بعد بدء التوقيع على الاتفاقية الإطارية، وأن هذا الواقع سيزداد ترسخاً كلما زاد عدد دول حوض النيل الموقعة على الاتفاقية الإطارية مما يُفضي إلى التنازع بين الاتفاقيات السابقة التي تكفل حقوق مصر بوصفها دولة مصب وهذه الاتفاقية الإطارية الجديدة.

وقبل الخوض في التنفيذ القانوني لهذه الاتفاقية الإطارية مثار الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، يلزم أن نعرض للدوافع والمزاعم التي تراها الدول التي وقّعت على الاتفاقية الأخيرة مسوغاً وسنداً قانونياً دفعها لإبرام مثل هذه الاتفاقية. إذ ترى هذه الدول بأنها غير ملتزمة بالاتفاقيات التي أبرمتها الدول الاستعمارية نيابة عنها (مثل بروتوكول روما في ١٥ أبريل ١٨٩١م، واتفاقية أديس أبابا في مايو ١٩٠٢م، واتفاقية لندن في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦م، واتفاقية روما في ١٩٢٥م، واتفاقية عام ١٩٢٩م، واتفاقية لندن في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤م، واتفاقية عام ١٩٥٣م، وحتى اتفاقية ١٩٥٩م).

قد يشمل مجموع هذه العناوين ويُحدد لها أطراً أو مبادئ أساسية وتترك التفاصيل للاتفاق التفصيلي اللاحق.

وقد تُبرم الاتفاقيات الإطارية بين رؤساء الدول أو الحكومات أو قد يُخوّل الوزراء بإبرامها على أن تتشكل لجان مشتركة بين الدولتين تقوم هذه اللجان بوضع تفاصيل الموضوعات المقترحة ومن ثم تُبرم معاهدة فيما بعد بتفاصيلها وببنودها محددة بدقة لكل طرف حقوقه والتزاماته.

وبالإشارة إلى الإتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل والتي تم توقيعها في عنتيبي بأوغندا يوم ١٤ مايو ٢٠١٠ فهي تُعد مثلاً لذلك النوع من الاتفاقيات الإطارية، حيث تُعالج بعض النواحي الإجرائية الأساسية وقليلًا من النواحي الموضوعية المهمة حيث تترك التفاصيل للدول المشاطئة لنهر النيل وذلك كي تقوم بإكمالها في اتفاقيات لاحقة. ومن المهم في ذلك الصدد أن نشير إلى أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الإطارية عليها التزام قانوني بعدم الخروج عن الهدف والأغراض التي من شأنها وقعت الاتفاقية الإطارية .

وتُعد الاتفاقيات والبروتوكولات اللاحقة التي ستعقدتها دول حوض النيل التي وقعت على هذه الاتفاقية الإطارية، معاهدات دولية مستقلة في حد ذاتها عن الاتفاقية الإطارية، ويمثل أي بروتوكول أو اتفاقية تتجاوز نطاق الاتفاقية الإطارية الأولوية تعديلاً خفياً للاتفاقية الإطارية، حيث تجد الأطراف نفسها مقيدة بالتزامات لم تقصد التقييد بها عند التفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية.

أولاً: مدى التزام دول الاتفاقية الإطارية بالمعاهدات التي أبرمت في عهد الاستعمار

درجت بعض دول حوض نهر النيل على إثارة منازعات سياسية لا قانونية حول عدم التزام هذه الدول بالالتزامات الدولية القانونية المختلفة، والتي وردت في العديد من الاتفاقيات القانونية والمنظمة لكيفية الانتفاع، واستغلال مياه نهر النيل، وذلك بزعم أن هذه الدول لم تكن طرفاً في هذه الاتفاقيات حين أبرمتها الدول الاستعمارية نيابة عن هذه الدول، ومن ثم

لا يُوجد أي التزام يُقيد هذه الدول حين تنتفع بمياه نهر النيل. أيضاً زعمت هذه الدول أن الالتزامات التي نصت عليها تلك الاتفاقيات ألحقت بها أضراراً عديدة ، بل لحق بهذه الدول ظلم بين وجور واضح، بل إن هذه الاتفاقيات لم تراعى إلا حقوق ومصالح مصر فحسب وذلك دون أي اعتبار لهذه الاتفاقيات التي كانت قد أبرمت قبل استقلال هذه الدول. وتزعم هذه الدول أن قواعد الاستخلاف الدولي تُتيح لهذه الدول الوفاء بالالتزامات السابقة التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية والتي كانت قد أبرمت في عهد الاستعمار.

لقد أكدت المادة ١١ من اتفاق «فيينا» لخلافة الدول لسنة ١٩٧٨م أنه «لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة أو الالتزامات، والحقوق المقررة بموجب المعاهدة والمتعلقة بنظم الحدود» .

فالسيدة الجديدة يقع عليها التزام دولي يتمثل في احترام ما أنتجه النظام القانوني الذي كان قائماً قبل الحلول. هذا النظام الذي اشتمل كل الحياة الاجتماعية العامة منها، والخاصة لشعب معين على إقليم معين لا يمكن أن تندثر آثاره بحجه ظهور سيادة جديدة، ومن ثم ، لا يؤثر الاستخلاف الدولي على تلك الحقوق .

تتبلور الغالبية المطلقة من حالات الاستخلاف الدولي المترتبة على تصفية الاستعمار في تكوين دول مستقلة غيرة على سيادتها، لها اتجاهات مغايرة لما نهجته السلطة السابقة، وقد لا تتلائم طرق ممارسة الدولة المستقلة حديثاً لسيادتها مع المعاهدات التي أبرمتها الدولة الاستعمارية، خاصة إذا كانت المعاهدات لخدمة مصالح الدولة «الأم» ، ولهذا فمن غير المعقول من وجهة نظر هذه الدول الأخذ بمبدأ الاستمرارية .

وباستقراء موقف دول حوض النيل حال استقلالها، نجد أن معظم هذه الدول أقيمت على كل المعاهدات، باستثناء تلك التي تتعارض مع سيادة الدولة الخلف : ففي سنة ١٩٦١م وجهت حكومة تنجانيقا - تنزانيا فيما بعد - خطاباً للأمين العام للأمم المتحدة جاء فيه : «... فيما يتعلق بالمعاهدات الثنائية المبرمة قانونياً، باسم إقليم تنجانيقا ... أن الحكومة الحالية لها إرادة

احترامها، وتنفيذها على أساس المعاملة بالمثل لمدة سنتين من تاريخ الاستقلال .. أما المعاهدات متعددة الأطراف فتقترح حكومة تنجانيقا دراسة كل واحدة على انفراد، لتحديد موقفها منها .. وفى انتظار ذلك تبقى هذه المعاهدة نافذة بالنسبة لتنجانيقا، وهو ما ذهبت إليه كل من أوغندا وكينيا ورواندا وغيرها .

ثانياً: التغير الجوهري فى الظروف وأثره فى التحلل من الالتزامات التعاهدية

درجت بعض دول حوض النيل فى الأعوام الأخيرة على إثارة قاعدة التغير فى الظروف، والتي يعتنقها نفر من فقهاء القانون الدولى، وذلك لمحاولة التنصل من التزاماتهم القانونية، والتي سبق وأن حددتها الاتفاقيات التي أبرمتها هذه الدول، وذلك بالمخالفة لقاعدة أولية من قواعد القانون الدولى العام، وهى أن «المتعاقد عبد تعاقده» ، وادعت هذه الدول أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي كان لها دور كبير فى إبرام هذه الاتفاقيات لم تعد قائمة، وأن المراكز القانونية لهذه الدول قد تبدلت وتغيرت، وتركزت معظم ادعاءات هذه الدول حول الزيادة السكانية والظروف المناخية والحاجات التنموية المتزايدة لهذه الدول؛ مما يجعل هذه الدول مضطرة نتيجة تلك الظروف المتغيرة إلى أن تتحلل وإبرادتها المنفردة من القيود التي تفرضها عليها هذه الظروف الجديدة.

واقع الأمر أن القانون الدولى يعترف بأن التغير الجوهري فى الظروف التي دفعت الأطراف إلى قبول المعاهدة، إذا نتج عنها تقلب جذري فى الالتزامات المتبقية، يُمكن طبقاً لبعض الشروط للطرف المتضرر من الاعتماد عليها كسبب للمطالبة بإنهاء المعاهدة أو إيقاف العمل بها. هذا المبدأ وشروطه واستثناءاته جاءت فى المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهري فى الظروف كسبب لإنهاء معاهدة منشئة للحدود أو الانسحاب منها.

وبالنظر إلى تشبث بعض دول حوض النيل بهذه القاعدة،

فإننا نرى أن مصر وليست هذه الدول، هى الدولة التي لها مصلحة رئيسية فى الاستناد لهذه القاعدة، وذلك بالنظر إلى التغير الجوهري فى كافة المعطيات والظروف المصرية السائدة الآن، والتي تُجابه الدولة المصرية، سواء الزيادة السكانية الكبيرة، أو ندرة مصادر المياه البديلة، أو الحاجات الاقتصادية والتنموية المتزايدة . ويكفيها فى ذلك الصدد أن نُشير إلى أن الهيئة الدولية التي تشكلت من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والهند، وذلك من أجل تحديد احتياجات مصر عام ١٩٢٠ من مياه النيل، قدرت هذه الاحتياجات بـ ٥٨ مليون متر مكعب سنوياً.

ثالثاً: الانتفاع المنصف بالمعقول لمياه نهر النيل

لقد حادت الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل عن القواعد والأعراف وحتى المعايير التي حددتها قواعد هلسنكى لعام ١٩٦٦م والتي تُوضح ماهية النصيب المنصف والمعقول لكل دولة فى الاستخدامات المفيدة لمياه النظام المائي الدولى، حيث نصت تلك القواعد على الاستخدامات السابقة والحالية لمياه الحوض، مما يُعد تريبصاً بحقوق مصر التاريخية السابقة فى ذلك الشأن، ويُعد انتهاكاً للمبادئ العامة الراسخة للقانون الدولى، وهى حسن النية فى تنفيذ الالتزامات الدولية وعدم التعسف فى استعمال الحق ومبادئ حسن الجوار وهى من أهم المبادئ العامة للقانون الدولى التي اعتنقتها الأمم المتحدة .

رابعاً: الحقوق التاريخية المكتسبة بموجب القانون الدولى العام

يعنى ذلك المبدأ وفقاً لأحكام القانون الدولى أن الحقوق التي اكتسبتها الدولة بمقتضى اتفاق دولى لا يجوز وضعها موضع الشك أو سحبها منها إلا بموافقتها ورضاها وفق اتفاق جديد، وتعنى الحقوق المكتسبة فى مجال الانتفاع بمياه الأنهار الدولية تعنى التواتر لفترة طويلة دون اعتراض باقى دول النظام المائي الدولى.

فالأخذ بمبدأ الحقوق المكتسبة يعود إلى عدة اعتبارات

أهمها الاعتبارات الاجتماعية، وهى أسمى الاعتبارات التى تُبرر الأخذ بالقاعدة فى القانون الدولى، فالحياة الدولية لن تكون ممكنة إذا لم تقبل الدول فيما بينها هذه القاعدة بالنسبة لما أُكتسب من حقوق، فالاستقرار القانونى هو الذى يُفسر أهمية هذا المبدأ.

وفى سياق الانتفاع بمياه الأنهار الدولية ترى غالبية الفقه أن الاستغلال الدائم لمصلحة دولة من دول النهر والمستقر منذ زمن بعيد يعد حقاً مكتسباً لهذه الدولة يتمتع بالحماية القانونية ولا يجوز المساس به إلا بموافقة هذه الدولة، شريطة أن يكون هذا الاستغلال نافعاً ومفيداً ومعقولاً ومقبولاً. ويُعد الموقف السلبي من الدول الأخرى المشاطئة للنهر الدولى لفترة معقولة قرينة كاشفة تفصح عن الحقوق التاريخية المكتسبة للدولة التى تدعى بهذه الحقوق.

والحقوق المكتسبة تُعد أحد أهم الأسس القانونية التى تُؤخذ فى الاعتبار عند النزاع حول تقسيم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية وهى تعنى الاستخدامات السابقة للنهر والمشروعات المستقبلية فى أى من الدول المشاطئة للنهر الدولى. وأولوية الحالة التاريخية تُؤخذ فى ضوء كل حالة على حدة، فالمياه المخصصة لشرب السكان منذ القدم لها الأولوية بالتأكيد على تحويل المياه من أجل إصلاح أراضى جديدة مهجورة، وخالية من السكان، لذا كان منطقياً أن تتمسك مصر بحقوقها التاريخية المكتسبة منذ قرون خلت، ولم يُنازعها فيها أحد فى الانتفاع بنهر النيل، فمصر المستخدمة الأولى لمياه نهر النيل اعتمدت حضارتها واقتصادها وحياة شعبها شبه الكاملة على مياه نهر النيل منذ آلاف السنين.

إن جميع الاتفاقيات القانونية التى أبرمت من أجل تنظيم الانتفاع بمياه نهر النيل أكدت على هذه الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر، وراعت الاتفاقيات المشار إليها وضع مصر الخاص عن باقى دول حوض نهر النيل باعتبارها دولة المصب للنهر، فضلاً عن أن مصر هى الدولة الوحيدة من بين

سائر دول الحوض التى تعتمد على نهر النيل كمصدر مائى وحيد لها.

لقد عرّف القضاء الدولى عدداً من الأحكام التى تُؤكد على الحقوق التاريخية المكتسبة للدول بشكل عام، نذكر من بينها الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية فى قضية المصايد، فى النزاع بين بريطانيا والنرويج، وقد صدر الحكم بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥١م : لقد أحرز النظام النرويجى ككل على القبول الضمنى العام من طرف الدول علاوة على أن بريطانيا لم تعترض طوال ٦٠ سنة على هذا السلوك، فهى تعرف جيداً الموقف النرويجى، مادام أنها قامت بمبادرة غير ناجحة أماً فى الحصول على توقيع ١٨٨٢ حول شرطة الصيد فى بحر الشمال.

إن نظام خطوط الأساس المستقيمة، المطبق منذ زمن بعيد من طرف النرويج، لا يمكن أن تتجاهله بريطانيا، ثم إن قبول الدول الأخرى به، يدل على أنه ليس مخالفاً لقواعد القانون الدولى، والنرويج تحوز بالمنطقة المتنازع عليها حقوقاً تاريخية تعود إلى القرن السابع عشر، حتى وإن كان يبدو عدم اكتمالها بدقة . ورغم ذلك فهى تُؤسس الادعاءات النرويجية، وهذه الحقوق المؤسسة على الاحتياجات الحيوية للسكان والمكرسة منذ زمن بعيد يمكن أن تُؤخذ بعين الاعتبار، بواسطة تقسيم، حيث يظهر أنه متواضع ومنطقي.

وكشف هذا الحكم عن المركز القانونى للطرفين المتنازعين وأوضح أن النرويج تسلك منذ زمن بعيد سلوكاً يتفق مع أحكام القانون الدولى فى تحديدها لبحرها الإقليمى ومنطقة الصيد بأسلوب معين ومتواتر.

ولاشك أن هذا الحكم الذى أصدرته محكمة العدل الدولية يتمثل فى أن سلوك الدولتين لن يتغير عما كان عليه الوضع قبل صدور هذا الحكم بعدما اتضح أن النرويج هى صاحبة حق، وأن بريطانيا ليس لها الحق فى دخول منطقة الصيد المتنازع عليها، ولم يبق لها سوى التسليم بما صدر عن المحكمة.

خامساً: إجراءات إبطال أو إنهاء أو الانسحاب وإيقاف العمل بالمعاهدات الدولية

يُعد إعلام الطرف أو الأطراف الأخرى بعدم الالتزام بتلك المعاهدة من أهم الإجراءات القانونية الدولية المتبعة لوقف العمل بالمعاهدات الدولية. فالفقرة الأولى من المادة ٦٥ من اتفاقية قانون المعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩م تجعل التنبيه واجب بقولها «على أى طرف يستظهر بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية، بوجود عيب يشوب موافقته على الالتزام بالمعاهدة أو بسبب للطعن فى صحة المعاهدة أو الانسحاب منها أو لتعليق تنفيذها أن يشعر الطرف الآخر بدعواه ويبين فى اشعاره التدابير المقترحة اتخاذها بشأن المعاهدة و الأسباب الداعية إلى اتخاذها» .

لذا كان من الأجدر على هذه الدول التى وقعت الاتفاقية الإطارية ألا تتعجل فى إبرامها إلا بعد استنفاد أقصى وقت متاح وأكبر عدد من الفرص السانحة للتفاوض مع دولتي المصعب مصر والسودان وذلك للتوصل لحل أفضل مرضى لكافة دول حوض النيل.

سادساً: قدسية المعاهدات الدولية

على صعيد العلاقات الدولية تُعد المعاهدات من أهم مصادر القانون الدولى ، وأفضل الوسائل للارتباط القانونى فيما بين الشعوب بهدف التعاون والتقارب وتجاوز الخلافات.

ومن جهة أخرى فإن معظم النزاعات الدولية تخص بطلان أو تفسير اتفاقيات دولية، وتجد المنظمات الدولية المختلفة أساسها القانونى فى معاهدات متعددة الأطراف، وبفضل الأخيرة تم تقنين فروع عديدة فى القانون الدولى. ويلاحظ أن فعالية هذه الرابطة ترتبط بإمكانية مراقبتها وتصحيحها لحفظ العدالة بين الأطراف المتعاقدة عن اتصال المعاهدة بمحيطها الواقعى.

ولم تخرج المعاهدات الدولية عن الصفة التعاقدية إلا فى وقت ليس ببعيد حيث كانت تخضع لنظام العقد إلى منتصف

القرن الماضى. ومن المسلم به فى الحياة العملية، أن الدول فى معاملاتها، لا تُبالى بعنصر الإلزامية فى المعاهدات الدولية ، والتاريخ يُبين أن دولاً كثيرة لم تتردد فى الإقبال على التوقف عن تطبيق معاهداتها كلما ابتغت ذلك، لأسباب معقولة كانت أو واهية أو حتى بدون أى سبب، يؤكد ذلك توقيع بعض دول حوض النيل للاتفاقية الإطارية المدعاة . فبمجرد تعارض تلك المعاهدات مع مصالحها، أو كلما تهيأ لها الجو السياسى بدون أخذ أى اعتبار للقانون.

إن رجال السياسة الحديثة لا يُبالون - إلا نادراً - بتلك المبررات التى تُقدم لهم لجعل المعاهدات ملزمة، سواء لأنها تُشكل «كلمة شرف» أو لأن «خرق المعاهدات يمس بالسمعة» أو لأن ذلك «لا أخلاقى» .

لقد اعتبرت المعاهدات الدولية رباطاً شخصياً بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولى، ولهذا يجب أن تُبنى هذه الوصلة القانونية فيما بين الدول على نية حسنة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة. ومن ثم فقاعدتى «العقد شريعة المتعاقدين» أو «التزام المتعاقدين بتعاقد»، تفترضان المزاوجة مع مبدأ حسن النية الذى يُشكل عمودها الفقرى، خاصة فى مجتمع لا مركزى، مثل مجتمع الدول الذى يُخاطب أساساً دولاً ذات سيادة.

إن الانسحاب من معاهدات دولية بعينها أو نقدها بالإرادة المنفردة حسب هوى الدول الأطراف يعدم فعالية هذه المعاهدة من جانب واحد دون أى مبرر، فضلاً عن أنه يُؤدى إلى الفوضى وعدم الاستقرار ويُهدد السلم والأمن الدوليين، وتفقد الدول الطمأنينة والثقة فى علاقاتها التعاقدية علاوة على أن ذلك النقض يُعد وسيلة لفرض الأمر الواقع الذى ويُعرض الدولة للمسئولية الدولية. ويرى البعض أن نقض المعاهدات لا يُسمح به أبداً فى المعاهدات الشارعة التى تمتاز التزاماتها بعدم التقابل بل هى مطلقة.

القضية الأرمنية في الذاكرة الألمانية

ترجمة : فهيمة شافعى

أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، تحالفت الدولة العثمانية مع ألمانيا والنمسا - المجر مشكلين معاً كتلة الوسط في مواجهة كتلة دول الوفاق المكونة من تحالف بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا القيصرية . ورغم الشراكة الألمانية العثمانية ، فإن ثمة أصوات ألمانية قد انبثقت وسط هذا التحالف منددة بما اقترفه النظام الاتحادى فى حق الأرمن . ومن بين هذه الأصوات ، تلك الخطابات التى نُشرت بدرزدن عام ١٩١٩ تحت عنوان «طريق اللاعودة إلى الوطن» . ويُسعد «أريك» أن تنشر على صفحاتها بعض المقتطفات من هذا الكتاب بأقلام ألمانية شاهدة عيان .

أبوهرارة فى ١١ أكتوبر (١٩١٦)

الجثة الأخيرة ؟ عندما دخلنا إلى سلسلة القوافل المتروكة والى كانت تمتلئ برائحة القاذورات الكريهة ، كان يرقد بالباب المفتوح جسم متدهور جوعاً لصبى أرمنى ذى اثنا عشر عاماً ، بشعره الأصفر مثل القش وجسده النحيل «جلد على عظم» ويديه وقدميه مثل العصى ، وذراعه الأيسر فقط مازال مكسياً بالملابس .

وعندما وصلتُ إلى النهر وجدتُ الكثير من المقابر وأعداداً لا تُحصى من مواقع النيران القديمة . هل هذه هى نهاية صيد مرعب وقاس ؟ !

مرة أخرى تمر إحدى قوافل الشعب المرحّل أمام عينيّ والى كنتُ قد دخلتُ هائماً على وجهى بروح فزعة إلى معسكرهم الملىّ بالألم - وقد كان ذلك فى العام الماضى - وسرعان ما قابلنا اللاجئ الأول .

كانت جوانب كل الطرق مليئة بعظامهم التى توهجت تحت أشعة الشمس وفقدت لونها .

وفى ماردين قابلنا المعسكر الأول . أطفال وسيدات تدافعوا إلى مركباتنا ، يضربون بعضهم بقسوة من أجل الحصول على كسرة خبز أو قشرة بطيخ خاوية .

وفى تبينى قاموا بإنشاء بازار صغير . الخبازون والجزارون وصانعوا الأحذية يجلسون تحت أشعة الشمس الحارقة ، يحتمون بمنديل مفروود وممزق ، يجلسون على الأرض ويعرضون بضاعتهم . لقد رأيتُ ضابطاً تركياً يشتري قطعة لحم محمرة ، وتساءلتُ بتعجب لقد قادوك إلى الموت لكن أنتَ تقدم لقاتلك فى الصحراء قطعة لحم أيضاً وذلك من أجل قطعة نقود معدنية !

وعند الرقة حيث يوجد معسكر قذر تماماً ، هناك قابلتُ صبيّاً فى الثالثة عشر من عمره ، كان اسمه مانويل يربط خرقة

بيضاء حول رأسه ليحمي نفسه من أشعة الشمس . كان يجرى وهو ينفخ فى قرن بقرة ضاحكاً بين كومة من الجوعى والمرضى والذين هم على شفا الموت يرقدون هناك دون حراك أو الذين هم على حافة الجنون يأكلون برازهم كطعام . وقد أعجبني بنيانه الذى مازال قوياً ووجهه البشوش . وقد أردتُ أن أخذه فى مركبتنا لكى أحضره معى إلى ألمانيا . فعيناه الثاقبتان كانت تلمع لى بلونها الأسود (وفكرتُ للحظة ، أُمى سوف أهديك ابناً جديداً) تركته يأخذنى إلى أبيه وهو تاجر من الإسكندرونة ، وقد عينوه حارساً للمعسكر لأنه يستطيع القراءة والكتابة . وبالرغم من أن وجهه قد أشرق بالسعادة ، فإنه كان مرهقاً جداً ومصعوقاً وخوفه من العسكر وخوفه على حياته كان كبيراً جداً لدرجة أنه لم يتمكن من إيجاد مخرج لهذا . ولذلك ذهبْتُ بنفسى إلى المراقبين العرب . وقد جلستُ معهم ساعتين على الحصير . وقدمتُ لهم ما تبقى من نقودى ، وقد وعدتهم أن أتقدم بطلبه فى حلب لدى هاكى تيسن قائد المعسكرات ، لكنهم لم يقبلوا أن يُطلقوا صراح الصبى . فضغطتُ على أيديهم مراراً وتكراراً مودعاً إياهم وقلتُ لهم : إننى سوف أفكر فيكم فى ألمانيا . وقد اصطحبني مانويل حتى بوابة خروج المعسكر . ولقد حاول فى الليلة التالية أن يجرى وراء قافلتنا ، لكن لا أعتقد أنه قد تمكن من الفرار تحت ظلال طلقات نيران العسكر .

* * *

مسكنة فى ١٥ أكتوبر (١٩١٦)

حين حلّ الظلام جلستُ مع القس بيرى أستان داداشاد أمام باب خيمته المفتوح وحكى لى عن معاناتهم .

عن الـ ١٨٠٠ أسيرة بالمدينة الذين انتقلوا معه وعن الآلاف الذين قام بدفنهم فى الصحراء ومن بينهم ٢٣ راهباً وقساً .

نظراتهم تستصرخنى « أنتَ بالفعل ألمانى » ، يقولون هذا ، « ومتحالف مع تركيا . فالأمر إذاً حقيقى إنكم أنتم أنفسكم قد أردتم هذا ! » طأطأتُ رأسى . فبماذا يُمكننى أن أرد عليهم ؟

ومن جيب ردائه أخرج القس صليباً ملفوفاً فى خرقة مهلهلة ، وبعد أن أمطره بالقبلات لم أستطع أن أتمالك نفسى فضممته كذلك إلى شفتائى . كان هذا الصليب شاهداً على الكثير من المعاناة والألم . ونظرتُ للخيام التى يتصاعد منها الدخان ، والقمر المضئ الذى بزغ على السهول المحمرة ، إن هذا الوضع كله بائس جداً لدرجة ألا يُمكننى أن أتخيل للحظة واحدة صورة سليمة لنساء يرتدين تنانيرهم الطويلة الفضفاضة وبلوزات مفتوحة ويتنزهن نزهة المساء القصيرة ، وصرخات الأطفال الذين يلعبون تصدح هنا وهناك .

وحينما أسمع مرة أخرى أصواتهم الخائفة الباحثة والمتسائلة : إذا كنتُ قد قابلتُ أرمنياً فى المدن الواقعة على نهر الفرات ؟ أسمعهم يقولون « ... سوف نموت ، نعرف هذا » . يشير إلى أغراضه المهلهلة .

وسرتُ على ضفاف النهر فى الظلام . وفى إحدى الحفر وجدتُ كومة من الأضلع الآدمية مكومة فوق بعضها . جماجم بيضاء مازالت مغطاة بالشعر ، حوض وقفص صدرى يخصان طفلاً نحيلاً ومنحنى تماماً مثل خلة الأسنان .

وللحظة غمرنى يأس كامل جعل الدموع تنساب من عيني كما لو كان كل الأمل وكل النباتات على وجه الأرض قد أبيدت تماماً ولم يعد لها وجود .

الحبة التى تربطنى بالأحياء . والنهر الأسطورى اللانهائى يجرى إلى العزلة والوحدة البعيدة ليصب مهدداً فى الكتل الترايية للأرض كاسحاً إياها . وأنا متروك أخطو وحدى على ضفافه كما لو كنتُ آخر إنسان على وجه الأرض .



عصر الصورة فى مصر الحديثة

قراءة: أ.د. حسام عبد المعطى

تأليف: د. محمد رفعت الإمام

صدر مؤخراً عن سلسلة «مصر النهضة»، رقم ٧٨، التى تخرج من دار الكتب والوثائق المصرية، كتاب جديد للمؤرخ الجاد الدكتور محمد رفعت الإمام أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب بدمنهور جامعة الإسكندرية. ويحمل الكتاب عنوان «عصر الصورة فى مصر الحديثة». ورغم الإصدارات المهمة والعديدة للدكتور محمد رفعت، والتى تتناول العديد من قضايا المجتمع المصرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإن هذا الكتاب جاء مختلفاً تماماً عن السياق العام لدراساته السابقة، بل وربما عن السياق العام للمدرسة التاريخية المصرية. فلأول مرة يخرج مؤرخ مصرى عن السياق العام لي طرح فكرة أثر التقدم التكني وتطور العلم على التغيرات التى لحقت بالمجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر، وهو توجه جدير بالاحترام العلمى.

التصوير الشمسى ذاته.

وأحسب أن هذا العمل العلمى والتاريخى المهم هو نقلة نوعية للكتابة التاريخية فى المدرسة المصرية، فلعمود سابقة ركزت المدرسة التاريخية المصرية على دراسة التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولكن أحداً لم يلتفت إلى أثر التطور العلمى والتكني على التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى. فمثلاً دائماً ما نُفسر أن الاحتلال البريطانى هو الذى ألغى نظام السخرة فى حفر القنوات فى مصر، دون طرح تفسير لذلك، ولماذا فى هذه اللحظة التاريخية؟. فقد أدى توفر آلات الحفر لتطهير وحفر القنوات إلى الاستغناء عن قوة الفلاحين البدنية لعمليات الحفر وشق القنوات، ومع نهاية حفر قناة السويس كانت هذه الآلات تتوافد على مصر وكان استخدام الأيدى العاملة من الفلاحين فى تراجع تدريجى، كما لم يسأل أحد من الباحثين

شهد القرن التاسع عشر ميلاد الثورة الصناعية الكبرى فى أوروبا، وسرعان ما خرجت المخترعات الحديثة لتغير من مجريات الحياة الإنسانية، وأصبحت الآلة محوراً مهماً فى تطور حياة المجتمعات البشرية منذ هذا التاريخ. ولم تكن مصر بسبب موقعها ومكانتها التاريخية بعيدة عن هذه المخترعات. فقد كانت أوروبا راغبة فى ترويج هذه المنتجات الحديثة وفتح أسواق جديدة لتوزيع هذا الإنتاج، سواء فى ذلك كانت آلات السكك الحديدية أو الكهرباء أو الترام أو ماكينات الرى أو آلات حفر القنوات وغيرها من المخترعات التى اكتُشفت خلال هذا القرن. وكانت الصورة الشمسية واحدة من أهم الإنجازات التى عرفتها أوروبا خلال ثلاثينيات هذا القرن. وقد تبوأ مصر مكاناً محورياً فى التاريخ العام للتصوير الشمسى، ووقعت «مصر المصورة» فى قلب باكورة الإنتاج الفوتوغرافى العالمى، وأمسست صورها جد مهمة لأنها تُوثق لتاريخ وتطور

حتى الآن عن أثر اختراع وابور الجاز على تطور حياة الأسرة المصرية وأمات طهى الطعام لديها.

والحق أننا لم ندرس جيداً أثر الاختراعات العلمية الحديثة على تغيرات مجتمعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويُحمد للدكتور الإمام فتحه لهذا الباب الكبير لتغيير نهج الدراسات التاريخية، فى وقت يتحدث فيه كثيرون عن «قتل هذه الفترة التاريخية بحثاً ودراسة» .

وقد برع د. الإمام عندما استخدم المنهج التاريخى والعلمى الاستردادى التحليلى لإبراز ظاهرة الصورة وأهميتها التاريخية، وتجاوز حدود قلمه ليرسم واقعاً حياً لكيفية اختراع الصورة فى أوروبا وعملية انتقالها إلى مصر، وكيف تقبلت الأخيرة هذه البدعة الجديدة، والصراع بين الموروث الدينى والحداثة الوافدة .

ومن أجل معالجة هذه الإشكاليات البحثية ، قسّم المؤلف الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول جاءت تحت عناوين : المنظومة الفوتوغرافية، المصوراتية، المنافع والمضار، إنتاج المعرفة الفوتوغرافية، وأخيراً مصر المصورة . وقد طرح الدكتور الإمام إشكالية الدراسة بشكل علمى ممتاز حيث أثار سؤالاً مهماً هو : لماذا كانت مصر هدفاً للمصورين منذ بداية اختراع الفوتوغرافيا؟ وماذا التقطه المصورون خصيصاً فى مصر؟ وكيف قبل التصوير فى مجتمع لديه خلفية دينية ترتاب فى الصور والتمائيل؟ وكيف اقتنع العباد بشرعية هذا الوافد من بلاد غير مسلمة؟ وما هى المنافع التى ستعود عليهم من جرائه؟ وهل أسهمت الفوتوغرافيا فى تغيير صورة مصر النمطية التى زرعها الاستشراق فى العقل الجمعى الغربى؟ وهل وقع الإنتاج الفوتوغرافى أسيراً للسياسة؟ وإلى أى مدى يمكن توظيف المنتج الفوتوغرافى فى التوثيق والتأريخ؟ .

وقد جسّد الفصل الأول، تطور الخبرة الفوتوغرافية، وكشف كيف أن هذه الخبرة كانت تراكمية ؛ فلم يرتبط اختراع التصوير الشمسى باسم شخص بعينه، بل كان نتيجة لجهود أشخاص عديدين ينتمون إلى جنسيات متباينة . وتتبع

الدكتور الإمام فى دأب كيف تطورت المعرفة الفوتوغرافية على مدار القرن التاسع عشر، فرصد كيف أجرى العلماء العديدون تجاربهم من أجل إنتاج الفوتوغرافيا من أمثال الإنجليزى توماس ويدجود، والفرنسى لويس داجير الذى اخترع أول صورة للأشخاص على لوحات نحاسية مفضضة مطلية بيود الفضة منذ عام ١٨٣٩ . وصارت هذه الطريقة تُعرف بداجيروتيب ، وفى عام ١٨٤٠ تمكن المجرى جوزيف بيتزفال من ابتكار عدسة مقعرة لتصوير الوجه تتميز بسرعة الأداء، كما تم اكتشاف تقنية أفضل لزيادة حساسية الشريحة، بينما أسفرت جهود وليام فوكس تالبوت عن إمكانية عمل صورة وتثبيتها بالغسيل فى محلول ملح الطعام، كما اكتشف إمكانية الحصول على صورة إيجابية من الصورة السلبية بوضع الأخيرة فوق ورق مشبع بكلوريد الفضة، وصارت هذه الطريقة تُسمى تالبوتيب . وأضحت الأخيرة بمثابة الركيزة التى انبثقت منها معظم الابتكارات التى لحقت بالتصوير الشمسى . وفى عام ١٨٣٥ أنتج تالبوت أول نيجاتيف فى التاريخ العام للتصوير الفوتوغرافى، وفى عام ١٨٤٣ افتتح أول دار للتحميض من أجل إنتاج الصور بكميات للأغراض التجارية، ولذا، يُوصف تالبوت بأنه مخترع «الطباعة الفوتوغرافية» ، وأول من وضع أسس الطريقة السالبة - الموجبة.

على أية حال، بمجرد الإعلان عن ابتكار الفوتوغرافيا ، انبثق طوفان من التطورات التقنية والتحويلات النوعية، ويلاحظ أن التصوير الشمسى قد تقدم فى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر بفضل السباق العلمى المحموم بين الثنائى فرنسا وبريطانيا. وخلال ثمانينيات القرن التاسع عشر اكتُشفت الأفلام الملفوفة الطويلة، كما تم تقليص حجم آلة التصوير من حجمها الصندوقى إلى أن صارت بمثابة علبة صغيرة تُوضع فى الجيب .

وأصبحت الفوتوغرافيا حرفة مربحة ورائجة، وأضحت الصور مقاس «الكارت بوستال» صيحة العصر، وصارت الصور الشمسية (الفوتوغرافية) عنواناً للشخص، وغدت الأسماء والهوايات عبارة عن صور بدلاً من الكلمات .

وثمة تداعيات جد مهمة قد تمخضت عن تقنيات أواخر القرن التاسع عشر الفوتوغرافية ، فقد ظهرت الصور التى تؤخذ فى ثوان معدودات، وبذلك زالت فكرة الزمن الطويل، ولكن الأهم من ذلك كان تطور أخذ المناظر المتحركة السريعة، مما مهد لميلاد السينماتوغراف (الصور المتحركة)، كما ولد اختراع آخر فى رحم التصوير الشمسى وهو التليفوتوغراف، أى إرسال الصور الشمسية بواسطة المجرى الكهربائى من مكان إلى آخر، كما ظهرت إلى الوجود أشعة رونتجن تأسيساً على الخبرة الفوتوغرافية منذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر التى نجحت فى النفاذ إلى «أغلفة وأغطية الصناديق بل ولحم الإنسان» ، مما ربط التصوير الشمسى عضوياً بالتطور الطبى، وسرعان ما ظهر التصوير الملون مما أعطى الصور مصداقية أكبر.

وقد ارتبطت مصر عضوياً بالتصوير الشمسى، ليس فقط منذ بداياته الأولى، بل بالأحرى منذ محاولاته الأولية أيضاً . وفى هذا الصدد كانت مصر المصورة فوتوغرافياً أكثر الدول (مع إيطاليا) التى التقطتها عدسات آلات التصوير حتى غدت صورها «الشواهد» على ميلاد التصوير الشمسى وتطوره. ولاريب أن هذه المحصلة كانت نتاجاً لتضافر معطيات الجغرافيا الطبيعية لمصر وظهيرها التاريخى الثرى ناهيك عن التحولات الجذرية التى شهدتها القرن التاسع عشر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً.

وعلى العموم إذا كان الغرب قد وضع أساساً لاستكشاف مصر القديمة، فإنه بالأحرى قد أدخل آلة التصوير فى فلك «تسييس» مصر الحديثة . وهكذا تعددت وتنوعت أسباب جلب التصوير الشمسى ومعداته إلى مصر منذ اختراع الآلة فى عام ١٨٣٩ ، ومن ثم ، دخلت مصر دائرة التوثيق البصرى بخلفياته العلمية والسياسية والتجارية، وأخذت أفواج المصورين من شتى الجنسيات تترى تباعاً على مصر . وجدير بالملاحظة أن هذا الاختراع قد ظهر إلى النور فى ذروة التنافس الاستعماري الأوروبى لاسيما بين بريطانيا وفرنسا الذى انتهى

إلى احتلال مصر عسكرياً فى عام ١٨٨٢ .

بيد أن الفصل الثانى قد تتبع المصورتية وجنسياتهم، حيث سعى الدكتور الإمام من خلاله إلى التعرف على كيفية تمصير هذه الحرفة المهمة التى امتنها الأوربيون أولاً بسبب أن الاختراع كان أوربياً، ثم كيف دخلت رعايا الدولة العثمانية هذا الميدان إلى جوار الأوربيين، كما تتبع كيف دخل المصريون ميدان التصوير الشمسى سواء كانوا رجالاً أو نساءً .

وقد هيّمن المصورون الأجانب على سوق التصوير الشمسى المصرى تماماً لما ينيف على نصف قرن منذ اختراع الآلة وإدخالها إلى مصر فى عام ١٨٣٩ . وعلى مدار عشرين عاماً أو أكثر ، زاحم المصورون من رعايا الدولة العثمانية (أروام، أرمن، شوام، يهود... الخ) أقرانهم الأجانب. وعند عشية نهاية القرن التاسع عشر، تراوح عدد المصورين فى مصر بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مصوراً ينتمون إلى جنسيات متباينة على النحو التالى : ٤٠٪ فرنسيون، و ٢٠,٨٪ رعايا عثمانيون، و ٧,٦٪ إنجليز ، و ٦٪ ألمان و نمساويون، و ٤,٤٪ إيطاليون، و ٤٪ أمريكيون، و ٤٪ يونانيون، و ٣,٢٪ جنسيات مختلفة . وأخيراً وبعد مرور سبعين عاماً على دخول التصوير الشمسى مصر، لاح التيار المصرى، عن بعد وعلى استحياء ، فى الأفق الفوتوغرافى بظهور ثلة من أهالى البلاد وبالأخص المشتغلين بالتصوير الشمسى فى مصر، ومن ثم وُضع حجر الأساس لتفعيل الدور المصرى فى عملية التصوير الشمسى.

والواقع فإن الطريق لم يكن ممهداً أمام المصورين للتوغل بشكل كبير فى السوق المصرى واستقطاب الجمهور المسلم لاستخدام هذه «البدعة الجديدة» ، إذ أن ثمة صدام شائك نشب بين المجتمع المسلم بمبادئه المتوارثة وبين التصوير الشمسى الوافد من أوربا المستعمرة . ولذا استلزم التوفيق بين الوافد التقنى والموروث الدينى جهداً كبيراً من أجل الولوج إلى داخل العقل الجمعى المصرى.

وقد تناول الفصل الثالث تلك الإشكالية بوضوح، حيث أبرز الدكتور الإمام ذلك الصراع الكبير بين المفكرين المسلمين

حول : هل التصوير الشمسى حلال أم حرام؟، وتناول الحجج التى ساقها كل فريق لتدعيم موقفه.

وعلى الرغم من المعارضة الكبيرة التى وجدتتها الصورة، فإنه استناداً إلى أن الإسلام دين حكمة ورفع عن آله الحرج والعُسْر، وانطلاقاً من قاعدة «المنافع والمضار»، وتأسيساً على القواعد الشرعية بأن المحرّم لذاته يُباح عند الضرورة وأن المحرّم لسد الذريعة يُباح للمصلحة الراجحة عملاً بقاعدة ارتكاب أخف الضررين، وبأن للوسائل أحكام الغايات والمقاصد، فإذا كانت الصور تتوقف عليها بعض أحكام شرعية أو معالجة طبيعية أو كشف مسائل علمية كان اتخاذها مباحاً، وأما إذا كانت تُتخذ للتعظيم والعبادة والتبرك ونحو ذلك، فهى حرام قطعاً معذب صانعها ومعذب متخذها، وإذا كان من الصور ما يتوقف عليه بعض الأحكام الشرعية ويُوضح المسائل العلمية والمدنية كان تعلم فن التصوير فرضاً كفائياً، وبذلك فقد أُحلّ التصوير. ورغم ذلك فيجب أن نُشير إلى أن أنصار التصوير حذّروا من استخدام التصوير فيما يتعارض مع مبادئ الدين خصوصاً «رسوم الأنبياء وتمثيل الحضرة الإلهية والملائكة»، وحذّروا من استخدامه سياسياً فى إيقاظ الفتنة، وفى تصوير المنكرات مثلما يقع بين الرجل والمرأة مما يخل بالأداب العامة. بيد أن التحذير الأشد والأكثر جدلاً فيما بعد كان بخصوص تصوير المرأة المسلمة، المقرر لها الحجاب شرعاً، وهو ما أثار جدلاً واسعاً فى المجتمع.

والواقع أن الفوائد التى أخذت تظهر للتصوير الشمسى جعلت الأفكار حول تحريمه تتراجع وبخاصة فى مجال الطب بعد أن أصبح فى الإمكان التقاط الصور للأعضاء المصابة بالأمراض وفحصها. كما استفاد الفلك بصورة كبيرة من التصوير الشمسى، حيث التُقطت الصور للأجرام السماوية، وأصبح فى الإمكان تصوير قيعان البحار والمحيطات وغيرها.

وقد روجت السلطة السياسية للمنتج الجديد بغية ضبط المجتمع والسيطرة على أفراده بشكل أشد، فبدلاً من استخدام الرسام لرسم صور للمجرمين بناء على أوصافه من الناس،

قامت الداخلية بتصوير المجرمين فى كل السجون المصرية، وبالتالي فقد أصبح من السهل التعرف على هؤلاء فى حالة قيامهم بأية جريمة، وبشكل تدريجى سوف تدخل الدولة الصورة فى طلباتها الرئيسية للعمل فى مؤسساتها المختلفة. كما أن دخول التصوير الجوى الميدان والتقاط صور الجيوش والمعارك العسكرية، كل ذلك جعل للتصوير فوائد كبيرة يصعب على الإنسان العاقل تركها. ومن أجل ذلك فقد أباح العلماء استخدام الصورة.

وحمل الفصل الرابع عنوان إنتاج المعرفة الفوتوغرافية، حيث تناول أثر الصورة على المطبوعات سواء فى ذلك المجالات أو الكتب المصورة. وقد أظهر الدكتور الإمام كيف أحدث التصوير الشمسى قفزة كبيرة فى عالمى الطباعة والصحافة بعد أن صار وسيلة اتصال قوية وأداة تعبير مرئية ومؤثرة، فقد غدت الصورة همزة الوصل والمعرفة بين البشر أجمع، فعن طريقها يرى المصرى السيامى وكذلك الأمريكى، ويُشاهد ديارهما وهو مستقر فى مكانه بمصر.

لقد أحدث التصوير الشمسى نقلة نوعية كبيرة فى الإقبال على الكتب والمجلات فى مصر لاسيما بعد نشر كتاب جوستاف لوبون «حضارة العرب» الذى ضمّنه العديد من الصور التى تُمثل تطور الفنون والحرف العربية، حيث كان التصوير الشمسى أداة لوبون التى لا غنى عنها، وباتت الصورة أفضل ما يعبر عن المعنى المقصود.

وبالطبع كان الأدب والرواية والقصة من أفضل المجالات التى استفادت من الفوتوغرافيا، ولكن أثر الصورة كان كبيراً جداً على كتب الأطفال، فابتداءً من عام ١٩١٠ تسلسل التجديد عن طريق الصورة إلى كتب الأطفال فى مصر على أيدى كامل كيلانى ومحمد حمدي وعلى عمر بك، حيث جعلت الصورة الكتاب «تحفة يرغب الأطفال فى اقتنائها». وحتى فى علوم كانت قديماً تتسم بالجمود والغموض مثل الجغرافيا، ولكنها بعد ظهور الصورة أصبحت أشبه بقصة لذيذة.

بيد أن التأثير الأوسع انتشاراً والأكثر تأثيراً للصورة كان فى

الصحافة، فكانت بحق قمة الميادين التي تأثرت بالتصوير، فوضعت بعض الصحف كلمة المصور أو المصورة في عنوانها الرئيسى بهدف توظيف هذه التقنية الحديثة فى الإثارة والإبهار مثل اللطائف المصورة والنيل المصور ومجلة الروايات المصورة . كما وضعت صحف أخرى تحت عنوان المجلة والدورية عبارة «تصدر كل شهر مصورة» ، وكذا أثيرى الصحافة أيضاً اختراع التليفوتوغرافيا وزاد من جاذبيتها وتأثيرها ، وهكذا صارت الأخبار والحوادث المصورة تصدر الدوريات، وأحياناً تُصبح الموضوع الرئيسى وتصير الكلمة مجرد تعليق فقط . ورغم هذه العلاقة العضوية القوية بين التصوير الشمسى والصحافة، فإن الأخيرة لم تجعل المصور الصحفى جزءاً أصيلاً فى النسيج الصحفى حتى الربع الأول من القرن العشرين، فلم تمتلك أغلب الصحف مصورين محترفين، ولكنها كانت تُراسل المصورين وتطلب إليهم أن يُرسلوا صوراً لهم فى مقابل جوائز مالية . وقد تزايدت أهمية الصورة بشكل أكبر مع بداية الحرب العالمية الأولى، عندما سمحت السلطات العسكرية البريطانية للصحف أن تُرسل مندوبيها إلى ميدان القتال فى شبه جزيرة سيناء، مما جعل الدوريات التى تنشر صوراً لهذه القوات تحظى بالرواج الأوسع بين الجماهير.

ورغم عدم تأصيل ظاهرة المصور الصحفى فى صلب عملية الإنتاج الصحفى بشكل رسمى، فإن الصحافة فى مصر كانت أول وأكبر منبع للمعرفة الفوتوغرافية، حيث لعبت جريدة «المقتطف» دوراً مهماً فى هذا الميدان ، فمنذ إنشائها عام ١٨٧٦ ، لا يخلو عدد من أعدادها لا من خبر صغير عن التصوير الشمسى فى باب أخبار واكتشافات واختراعات، ولا من مقال مطول فى باب الصناعة . وإلى جانب المقتطف قامت دوريات أخرى مثل «الفتى» و«سمير الشبان» بدور ثانوى فى نشر مقالات مطولة عن صناعة التصوير الشمسى.

غير أن بداية القرن العشرين هى التى شهدت عملية تمصير الفوتوغرافيا، وكان لأسماء مثل رياض أفندى شحاتة

وحسن أفندى راسم وصليب أفندى إلياس دور مهم فى هذا المجال، حيث كان الأول صاحب أول مؤلف عن «التصوير الشمسى الحديث»، حيث طُبِع فى مطبعة المعارف عام ١٩١٠، وسرعان ما أخذت المؤلفات تتزايد بعد ذلك، بل وتنشأ مدارس لتعليم التصوير الشمسى . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، رحلت قوات الاحتلال البريطانى من مصر كل المصورين الألمان والنمسيين، مما ساعد على ولوج المصورين المصريين لسوق الفوتوغرافيا ، كما ساعد على ذلك اندلاع ثورة الشعب المصرى فى عام ١٩١٩ التى كرس ذروة التوهج الوطنى فى مصر وتمخضت عن استقلالها ولو صورياً عام ١٩٢٢ . وفى ظل هذه التحولات السياسية والفكرية، أخذ المصريون يقتحمون سوق التصوير الشمسى حتى أنهم شكلوا مثلاً نسبة ٣٣,٣٪ من المصورين القاهريين بنهاية الربع الأول من القرن العشرين.

وإذا كان عام ١٩٢٤ قد جسّد سياسياً الطموحات المصرية فى وزارة الشعب بكل خلفياتها ورهاناتها ، فبالمثل فوتوغرافياً تجمعت الخيوط لتجعل من هذا العام علامة فارقة فى تاريخ التصوير الشمسى فى مصر، إذ شهد هذا العام اصطباغ التصوير الشمسى بالطابع المصرى وتكريس الهوية القومية ، فظهر زخم معرفى كبير عبر الصحف والكتب التى تتناول كيفية تعليم فن التصوير الشمسى . وظهرت دولت رياض شحاتة كأول امرأة تحترف التصوير الشمسى، وانتشار الجمعيات الفوتوغرافية فى المدارس المختلفة داخل القطر المصرى، التوسع فى إنشاء الجمعيات الفوتوغرافية على مستويات شعبية مثل جمعية المسلة الفنية لغواة التصوير، النشاط الكبير للجمعيات الرائدة فى مجال الفوتوغرافية التى استقطبت هواة التصوير من شتى المجالات المختلفة، فمثلاً ضمت الرابطة الفنية البنهوية إلى صفوفها أحمد أفندى إبراهيم حجازى - من كبار أعيان الصاغة - الذى يدين له تاريخ التصوير الشمسى المصرى بالفضل، إذ أنه مؤسس ومدير أول مجلة متخصصة فى التصوير الشمسى.

بيد أن الفصل الخامس والأخير قد حاول معرفة ما الذى التقطه المصورون فى مصر؟ وكيف التقطوه؟ ولماذا؟

والواقع أن مصر المصورة كانت بالنسبة للمصورين أولاً وقبل كل شئ بلاد الآثار، فكانت الآثار المصرية بمثابة القطب الأكبر الجاذب للمصورين والآتهم حتى أن القائمين على هذه الصناعة قد طوروا من تقنياتها لتلبى الاحتياجات اللازمة لإنجاز منتج فوتوغرافى رفيع المستوى، فوظف المصورون الآثار المصرية كأدوات فوتوغرافية للترويج لإنتاجهم، وأصبحت الآثار المصرية المصورة «صيحة العصر» التى جذبت إليها أنظار الشباب عبر العالم . وقد تبارى المصورون فيما بينهم لتقديم أفضل اللقطات المصورة عن الآثار المصرية، وفى عام ١٨٦٢ نشر مصور ألماني ألبومين عن «آثار مصر القديمة» و«حكام مصر»، وفى عام ١٨٦٥ نشر أحد المصورين الفرنسيين ألبوماً ضخماً باسم «آثار مصرية» ضم ١٦٠ صورة، ووصل الوله بالآثار المصرية إلى حد جعل المصورين يغيرون من نشاطهم التصويرى إلى مزاوله المصريات والبحث عن الآثار بعد احتكاكهم المباشر بالآثار.

وإذا كانت الآثار هى الملف الأكثر زخماً، فقد كانت المرأة الشرقية فى بلد محافظ مثل مصر هى الملف الأكثر حساسية، إذ أن المرأة الشرقية كانت تخشى أن تلتقطها عدسة آلة التصوير، ولذا، كانت البورتريهات النسائية من الصعوبة بمكان . وقد التقت أول صورة خاصة بالحريم فى مصر عام ١٨٣٩ عندما تمكن أحد المصورين الفرنسيين من تصوير «باب قصر حريم الوالى محمد على» . وعند نهاية القرن التاسع عشر، حاول المصورون من أصحاب المحال جذب المرأة عن طريق الإعلان عن وجود أنسات مخصص لهن أماكن لتصوير الهوانم والخواتين فى ذاك المكان المحتجب . وفى عام ١٩٢٢ شهدت مصر معركة صحفية ذات أبعاد فكرية وسياسية بسبب نشر صورة «فخر مصر وأم المصريين السيدة صفية زغلول» حيث تم نشر صورتها فى العديد من الصحف المصرية، ولذا شنت صحيفة الكشكول حملة شنعاء ضد صفية زغلول ثم

ضد هدى شعراوى . ورغم أن هذه المعركة تُكرس الصراع بين الحجابيين والسفوريين، فقد اتخذها أعداء سعد زغلول مخلب قط ضده، وتعالى بعض الأصوات وسط هذا الصراع منادية بعدم الزج بالدين فى كل شئ .

على العموم فخلال الربع الأول من القرن العشرين، نجحت المرأة فى توظيف الصورة فى صراعها من أجل التحرر بشكل فعال، فعندما قررت هدى شعراوى وسيزا نبراوى خلع الحجاب قامت بدعوة الصحافة لنشر صورتيهما على نطاق واسع، كما لجأت بعض النساء إلى إقامة صداقات مع ممثلى الصحافة اعترافاً منهن بقدره الأخيرة على نشر الصور.

وإذا كان مثول المرأة أمام آلات التصوير يُعد من أبرز ملامح الربع الأول من القرن العشرين، فإن التصوير الشمسى منذ اختراعه كان يدور فى زمن هيمنت فيه نزعات كشفية واستعمارية على العقل الجمعى الأوروبى، ومن ثم اصطبغ برؤية أوربا للبشر والأماكن والأشياء، وقام بدور مساعد فى احتلالها للبلاد المستهدفة بالاستعمار، فقد كانت الصور والخرائط بمثابة أدوات استثمارها الإدارة البريطانية فى احتلالها للعديد من البلدان وعلى رأسها مصر فى عام ١٨٨٢، وكذلك فى حربها بجبهة الشام أثناء الحرب العالمية الأولى . ومهما يكن من أمر، فقد اطلع الأوروبى على الآخر المصرى وعلى مصر الأخرى الواقعية من خلال الرؤية البصرية الصادقة التى التقطتها عدسات آلات التصوير لتكون بمثابة بصمات حية تُسجل وتوثق وتؤرخ لمصر: الأشخاص والأماكن والأشياء والظواهر.

والواقع إن هذا المؤلف الفريد فى بابهِ يستحق الكثير من الشناء، ففى اعتقاده أن هذا المؤلف يُعيد طرح رؤية دراسة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، من جوانب مختلفة، فلا يُمكننا تجاهل دور التقنية والعلم فى إنتاج تاريخنا . وأخيراً ألف مبروك للدكتور محمد رفعت الإمام على هذا الإصدار المهم وإلى الأمام دائماً .

اتسمت مصر على مدار تاريخها بخاصية الجذب الإنساني بغض النظر عن الأديان أو الأعراق . فعلى أرض الكنانة عاشت بشكل متناغم اليهودية والمسيحية والإسلام ، وانخرطت معاً العناصر الشرقية والغربية فى بوتقتها لتكون بمثابة خيوط مزركشة فى النسيج المصرى العام . وتلك ، خاصة إيجابية يجب تكريسها دوماً عند التصدى لدراسة مثل هذه «التشكيلات» فى المنظومة المصرية . وعطفاً على هذا ، لا أتفق كثيراً مع من يصيغون التاريخ العام لليهود المصريين فى إطار الشخصية اليهودية التقليدية أو فى سياق الصهيونية وما تداعى عنها من صراع عربى إسرائيلى «متجاهلين» البصمة المصرية . ويمكن اختبار هذه الرؤية على بعض أفراد عائلة «قطاوى» التى لا تُعد من أبرز العائلات اليهودية المصرية فحسب ، بل من أشهر العائلات المصرية قاطبة .

فى مستهل النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، استوطن حيدر أليشع - ربما الحلبي - قرية قطا من أعمال بلبس شرقية . وفى مطلع القرن التاسع عشر ، نزح ابنه يعقوب قطاوى إلى القاهرة ، وحصل على امتيازات مالية وتجارية زمن محمد على ، ونال لقب بك ليكون أول يهودى مصرى يحصل عليه ، ورأس الطائفة الإسرائيلية (اليهودية) فى القاهرة . وبعد وفاته فى عام ١٨٨٣ ، واصل أبناؤه نشاطهم الاقتصادى وشغلوا مكانة مرموقة فى المجتمع المصرى . وفى هذا الصدد ، يُعد موسى (١٨٥٠ - ١٩٢٤) أبرز أولاده . إذ رأس الطائفة عقب وفاة أبيه ، وصار من كبار رجالات المال والبنوك ، وأسهم فى تمويل مشروعات السكك الحديدية بصعيد مصر وشرق الدلتا ، وحصل على لقب الباشوية ليكون أول يهودى مصرى ينال هذه الرتبة . ورغم أن أخيه أصلان كان أقل نشاطاً وشهرة ، فإن ابنه يوسف (١٨٦١ - ١٩٤٢) كان الأبرز والأشهر من أسرة قطاوى على مستوى الجماعة المصرية جمعاء .

بدأ يوسف قطاوى حياته العملية مهندساً فى نظارة الأشغال العمومية ، وسرعان ما لمع اسمه فى سماء الاقتصاد المصرى . ففى ميدان استصلاح الأراضى ، أسهم فى تأسيس شركات «الشيخ فضل» و «الاتحاد العقارى المصرى» ، و «الشركة الزراعية بمصر» . وتُعد شركة «وادي كوم أمبو» بأسوان أبرز إسهاماته ومن أكبر المشروعات الزراعية فى مصر . وفى عالم المال والبنوك ، نجده فى بنوك «العقارى المصرى» و «التجارى المصرى» و «سوارس» . واشترك يوسف مع محمد طلعت حرب فى تأسيس شركة «بنك مصر» فى ٣ أبريل ١٩٢٠ ؛ إذ كان من بين الثمانية الذين أسسوا هذه الشركة ، وكان من بين أعضاء أول مجلس إدارة بنك مصر .

وفى خط متواز مع هذا التواجد الاقتصادى الفعّال ، ظهر اسم يوسف قطاوى بدرجات متفاوتة فى مشهد الحياة السياسية المصرية . ففى عام ١٩١٣ ، عينته الحكومة المصرية عضواً بالجمعية التشريعية ليكون بذلك أول عضو يهودى فى التاريخ البرلمانى المصرى . وقد عينه فؤاد الأول مستشاراً للوفد المصرى الرسمى للتفاوض مع الإنجليز ، وهى حلقة المفاوضات المعروفة باسم «عدلى - كيرزون» . وفى عام ١٩٢٢ ، كان ضمن اللجنة المنوط بها وضع مبادئ الدستور وقانون الانتخاب عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وفى أول انتخابات أُجريت إثر دستور ١٩٢٣ ، انتُخب عضواً فى مجلس النواب عن دائرة كوم أمبو وتولى رئاسة اللجنة المالية فى هذا المجلس . بيد أن أبرز المواقع السياسية التى تبوأها عندما صار وزيراً للمالية فى وزارة أحمد زيوار الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) ليكون أول يهودى يشغل منصباً وزارياً فى تاريخ مصر الحديث . كما تقلد وزارة المواصلات فى وزارة زيوار الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونية ١٩٢٦) . بيد أنه استقال بعد شهرين حتى يظل على علاقة طيبة بفؤاد وسعد زغلول . وفى عام ١٩٢٧ ، عينه فؤاد عضواً بمجلس الشيوخ ، وظل به حتى وافته المنية . وفى عام ١٩٢٩ ، رأس الوفد المصرى للاشتراك فى المؤتمر البرلمانى الدولى المنعقد بمدينة ريو دي يانيرو فى البرازيل .